الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العـــالي والبحث العلمي

جامعـــــــــة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: المالية والبنوك

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من اعداد الطلبة:

* عبد اللاوي عبد القادر

* بختي محمد

تحت عنوان:

النوافذ الاسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية

– دراسة حالة تجارب بعض الدول العربية –

نوقشت امام اللجنة المكونة من:

د/طالم علي .....استاذ محاضر –أ–جامعة ابن خلدون تيارت.....رئيسا

د/ستي حميد..... أستاذ التعليم العالي جامعة ابن خلدون تيارت..... مشرفا ومقررا

د/عون الله سعاد..... أستاذة محاضرة–أ– جامعة ابن خلدون تيارت.....مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الاهداء

-إلى أعذب كلمة نقشت بذاكرتي ونطق بها لساني
إلى أمي الغالية.
-إلى من زرعني بذرة ... واعتنى بي على أن قطفني ثمرة
بعطفه وحنانه
-إلى أبي الغالي.
-إلى إخوتي و اخواتي .
- الى كل اساتذتي بدون استثناء.

شكر و تقدير وعرفان

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير بعد حمدي وشكري لله عز وجل
للأستاذ الفاضل الدكتور : " ستي حميد "الذي رافقنا بتوجيهاته ونصحه طيلة
المدة التي استغرقناها لإتمام هذه المذكرة.
نفعنا الله بعلمه وجزاه عنا خير جزاء
كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد
لإنجاز هذا العمل المتواضع .
اللى جميع طلبة سنة ثانية ماستر تخصص " مالية و بنوك " بجامعة ابن خادون
تيارت
كما أتوجه بجزيل الشكر إلى الأساتذة الكرام الذين سوف يتفضلون
ويشرفوننا اليوم بعضويتهم للجنة المناقشة.

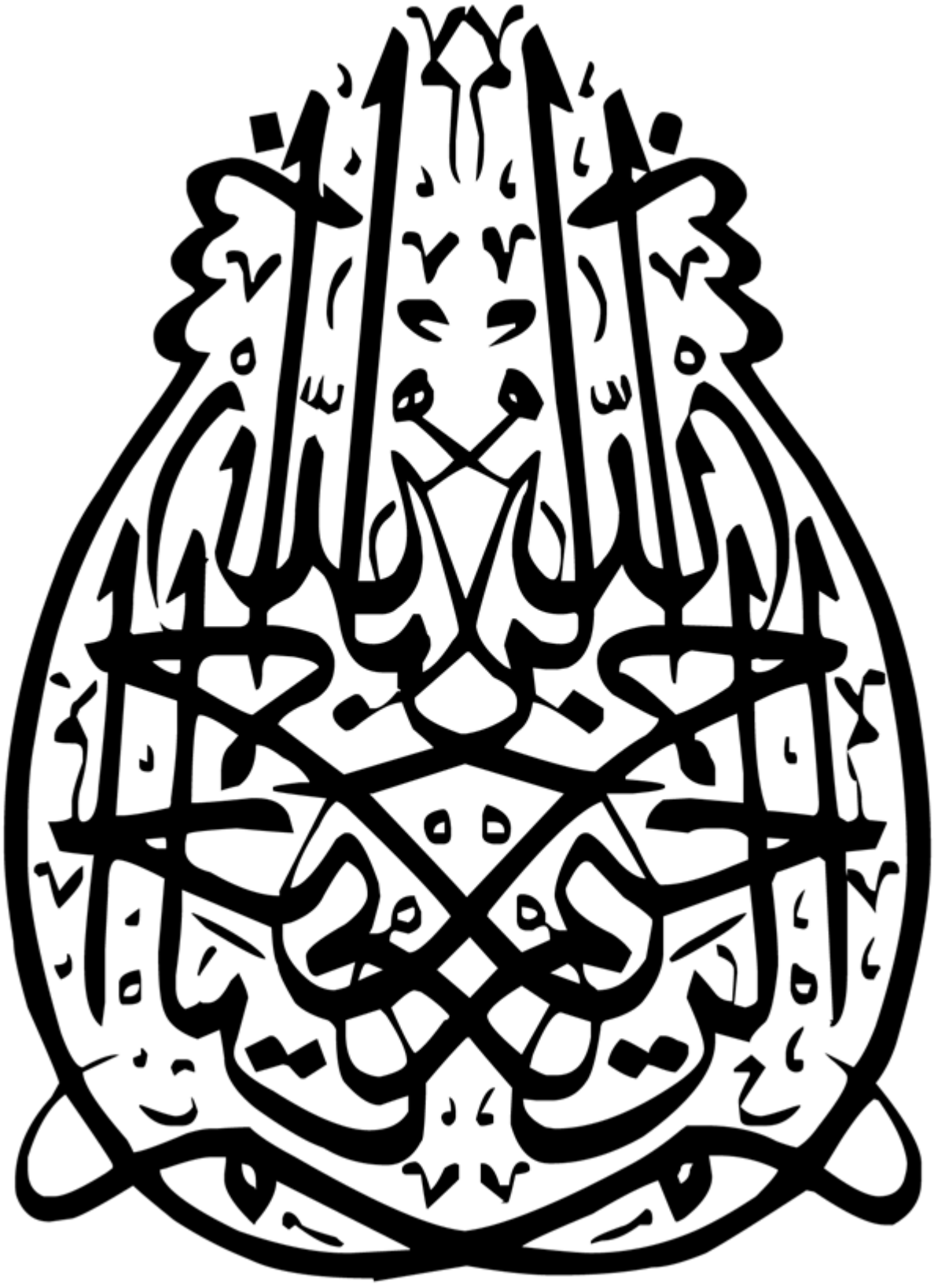

فهرس المحتويات

العنوان الصفحة

إهداء

كلمة شكر

الفهرس

فهرس الجداول

مقدمة.....أ

الفصل الأول

الإطار النظري لتحول البنوك التقليدية الى البنوك الإسلامية

تمهيد 01

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية..... 02

المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية 02

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية 03

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه بين البنوك التقليدية والصيرفة الإسلامية 05

المبحث الثاني: ماهية تحول البنوك التقليدية الى الصيرفة الإسلامية 05

المطلب الأول: مفهوم وأسباب التحول الصيرفة الإسلامية 05

المطلب الثاني: مصادر تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية 12

المطلب الثالث: اشكال التحول المصرفي الإسلامية..... 16

المبحث الثالث: آليات تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية 18

المطلب الأول: الفروع الإسلامية..... 18

المطلب الثاني: النوافذ الاسلامية 20

المطلب الثالث: صناديق الاستثمار الإسلامية 26

خلاصة الفصل 39

الفصل الثاني

دراسة حالة تجارب بعض الدول العربية في فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية

تمهيد 31

المبحث الأول: فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية للتحول الجزئي لصيرفة الإسلامية 32

المطلب الأول: بنك الأهلي التجاري السعودي..... 32

المطلب الثاني: بنك المشرق الاماراتي 37

المطلب الثالث: تجربة البنوك الجزائرية في التحول الجزئي 40

المبحث الثاني: نماذج التحول الكلي للبنوك التقليدية الى البنوك الإسلامية 42
المطلب الأول: بنك الكويت 42
المطلب الثاني: بنك الشارقة الإسلامي 43
المطلب الثالث: بنك الجزيرة السعودي..... 45
المبحث الثالث: اثار ومشكلات التحول من البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية 52
المطلب الأول: اثار التحول الى العمل المصرفي 53
المطلب الثاني: المعوقات وأهم التحديات التي تواجه البنوك التقليدية اثناء التحول للعمل المصرفي الإسلامي..... 59
المطلب الثالث: الأجهزة الداعمة والمساعدة لصيرفةالإسلامية 59
خلاصة الفصل 61
الخاتمة 62
قائمة المصادر والمراجع

قائمة الجداول

	العنوان	الصفحة
01	التطور في عمليات التمويل ببنك الجزيرة من خلال تحوله الى الصيرفة الإسلامية	48
02	التطور في ودائع عملاء بنك الجزيرة	50

مقدمة

لقد حققت الصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي خلال الآونة الأخيرة معدلات نمو في حجم أصولها يفوق نظيرتها التقليدية، وذلك نتيجة للطلب الكبير على منتجاتها التمويلية التي تلبي من خلالها مختلف إحتياجات العملاء، إذ أضحى هذا النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية محل إهتمام العديد من البنوك التقليدية.

حيث تقوم الصيرفة الإسلامية على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تنظم المعاملات المالية، وتحكمها أسس الاقتصاد الإسلامي في تطوير الأدوات الاستثمارية وجذب المدخرات وكذا تمويل المشروعات التنموية .حيث تزداد أهمية المصارف بالنسبة للمجتمع عندما تضع في اعتبارها خدمة المجتمع والتصدي لمعالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في منافذ لا تتحكم بها أسعار الفائدة.

ان العمل المصرفي من خلال إنشاء بنوك إسلامية، جعل العديد من البنوك والمؤسسات المالية التقليدية على المستوى الدولي تراجع حساباتها بشأن التعامل مع هذا السوق المصرفي الجديد إما باقتحامه أو التصدي له، فقامت العديد من الدول بتعديل القوانين والتشريعات الخاصة بقطاعها المصرفي بعد ضغوط شديدة من جراء الطلب المتزايد على المصرفية الإسلامية وكذا بعض المؤسسات المالية خاصة في الدول الإسلامية، باستصدار قوانين خاصة تؤطر العمل المصرفي الاسلامي، فجاءت الفرصة للبنوك التقليدية لمنافسة البنوك الإسلامية في تقديم الصيرفة الإسلامية وهو ما أدى إلى ظهور ظاهرة تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية.

ومن خلال البحث في تجارب تحول البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية على المستوى الدولي وجد أن البنوك تسلك مسلكان للتحول، المسلك الأول هو ما يسمى بالتحول الجزئي، حيث يقوم البنك بفتح نوافذ إسلامية لاقتحام سوق الصيرفة الإسلامية دون الرغبة في التحول الكلي فيما بعد والهدف من وراء ذلك تجاري محض، والمسلك الثاني هو ما يسمى بالتحول الكلي حيث تقوم البنوك بافتتاح نافذة أو نوافذ إسلامية كخطوة أولية للتحول فيما بعد تدريجياً وبشكل نهائي إلى الصيرفة الإسلامية و نتيجة لتعدد التجارب العالمية للبنوك التقليدية الممارسة للعمل المصرفي

الإسلامي، فقد عملت الكثير من البنوك على إعادة النظر في هيكلة بنيتها المصرفية القائمة على الفوائد الربوية، لتتبنى بذلك معاملات الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل وأشكال عديدة للتحول للصيرفة الإسلامية والجزائر كغيرها من الدول الإسلامية وجب عليها تقديم الصيرفة الإسلامية؛ استجابة لأحكام العقيدة الإسلامية؛ وكذا رغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري الذين يرفضون التعامل بالربا أخذا وعطاءا، ومن أجل تعبئة المدخرات المالية وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة خارج القطاع المصرفي، وتنويع صيغ ومصادر التمويل لإنعاش الاقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق سوف نحاول طرح الإشكالية التالية

- ما مدى نجاح البنوك العربية التقليدية في التحول إلى الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ الاسلامية ؟

وللإحاطة بموضوع البحث أكثر يمكن طرح **الأسئلة الفرعية التالية:**

- ما مفهوم فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية ؟
- ما هي الدوافع والأسباب الكامنة وراء فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية ؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية تم طرح الفرضيات التالية:

- للبنوك التقليدية العربية أسباب ودوافع تجعلها تتحول إلى بنوك إسلامية كرغبة متعاملي البنك بعدم التعامل بالربا والأدوات المالية التقليدية.

-التحول الجزئي أسلوب جيد وخطوة مشجعة للتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية.

- تواجه البنوك التقليدية في تقديمها للصيرفة الإسلامية مجموعة من المعيقات كنقص تكوين الموظفين في مجال العمل المصرفي الإسلامي؛

أهمية الدراسة :

وبالنظر إلى تخوف العديد من البنوك التقليدية من كثرة الأزمات المالية التي أصابت النظام المالي العالمي بسبب المنظومة البنكية الربوية غير المتزنة في بعض جوانبها من جهة، ونجاح العديد من البنوك الإسلامية على المستوى الدولي من جهة أخرى من الأسباب الرئيسية لتوجه العديد من البنوك الربوية(التقليدية)إلى العمل المصرفي الإسلامي، مما يجعل دراسة تجربة بنوك بعض الدول العربية ذا أهمية علمية وعملية لدراستها واستنباط الصعوبات وكذا استراتيجية النجاح.

اهداف الدراسة

كما أن دراستنا لتجربة بعض الدول العربية لتبني الصيرفة الاسلامية من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق بعض الأهداف منها:

- فهم عملية ممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ الإسلامية؛
- الخطوات اللازمة لبنك تقليدي و التي يجب أن يسلكها للتحول الكلي إلى الصيرفة الإسلامية؛
- معرفة مدى نجاح تجربة بنك هاته الدول العربية في التحول الكلي او الجزئي إلى الصيرفة الاسلامية بتبني مدخل النوافذ الإسلامية.

منهج وحدود الدراسة :ولقد انتهجنا في بحثنا هذا المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليلي، من خلال وصف الجانب النظري للموضوع من مفاهيم وتعريفات، وكذا تحليل بعض الاحصائيات الخاصة ببعض التجارب.

وتقتصر الدراسة في حدودها الموضوعية على التحول الكلي و الجزئي إلى الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية، حيث يعالج البحث حالة بنك الأهلي التجاري السعودي ، بنك الكويت ، بنك المشرق الاماراتي و بنك الشارقة الإسلامي بنك الجزيرة كحدود مكانية

الدراسات السابقة

- دراسة"**سعيد بن سعد المرطان**" 2005 " بعنوان :

"**تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي – النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**"-

في هذه الدراسة صنف الباحث المؤسسات المطبقة للصيرفة الإسلامية إلى مصارف تبيع منتجات إسلامية ومصارف فتحت نوافذ إسلامية ومصارف قامت بتحويل فروع تقليدية إلي فروع إسلامية أو أنشأت فروعاً إسلامية جديدة ومصارف شقت طريقها إلى التحول دفعة واحدة، ومن ثم قام الباحث بإجراء دراسة تفصيلية للمصارف التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية أو أنشأت فروعاً إسلامية، حيث استعرض الباحث في البداية آراء الاقتصاديين والشرعيين حول النوافذ والفروع الإسلامية بين مؤيد ومعارض، كما قام الباحث بتحديد كل من التحديات التي واجهتها هذه الفروع والنوافذ ومتطلبات نجاحها، وفي نهاية الدراسة استعرض الباحث تطور الصناعة المصرفية الإسلامية. وقد توصل الباحث إلى أن تجربة ممارسة المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ أو فروع إسلامية تعتبر تجربة ناجحة، فمقد أثمرت هذه التجربة(حسب رأي الباحث)نتائج إيجابية ملموسة تمثلت في نمو العمل المصرفي الإسلامي، وفى التزايد المستمر لعدد المصارف الممارسة لهذا العمل وانتشارها في كل أنحاء العالم.

وقد أوصى الباحث – لضمان نجاح عملية فتح نوافذ أو فروع إسلامية –إلى ضرورة التمسك الواضح بتوفر مجموعة من الضوابط الشرعية أولا ثم مجموعة أخرى من الضوابط العملية، حيث تتمثل الضوابط الشرعية بضرورة الالتزام الكامل بالتطبيق الشرعي لكل المعاملات والعمليات المصرفية التي تتم من خلال المصرف، مع ضرورة تشكيل هيئة للرقابة الشرعية .

-دراسة "**مصفى إبراهيم محمد مصطفى**" 2006 بعنوان :

"**تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**"

تناولت هذه الدراسة نشأة وتطور ظاهرة تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي في السعودية، حيث قام الباحث باستعراض تجارب المصارف التقليدية السعودية التي خاضت هذه التجربة وذلك من خلال تصميم استبيان وتوزيعيا على خمسة مصارف سعودية ممن قطعوا شوط اً طويلا في طريق التحول نحو المصرفية الإسلامية، بحيث تناول الاستبيان أحد عشر موضوعًا رئيسيا حول ظاهرة التحول منها(مداخل التحول التي اعتمدتها المصارف التقليدية،

دور هيئة الرقابة الشرعية ونطاق عملها، دوافع وحوافز التحول إلى المصرفية الإسلامية، مشكلات وعقبات في طريق التحول....).

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن الجانب الأكبر من عملاء المصارف يرغبون في التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي وهذا ما دفع المصارف التقليدية بالتحرك نحو العمل المصرفي الإسلامي لتغطية هذا الطلب، كما توصل الباحث إلى أن هناك اختلافات في دوافع المصارف التقليدية للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، وأخيراً توصل الباحث إلى أن عملية التحول تنعكس آثارها على أطراف عديده داخل المصرف وخارجه وعلى المجتمع ككل .

ومن ثم لخص الباحث توصياته من خلال اقتراح خطة لتحول فروع تقليدية إلى فروع إسلامية حيث قسم خطة التحول إلى ثلاث مراحل، هي:

1-مرحلة تحليل وتقييم الوضع الحالي للفرع المراد تحويله.

2-مرحلة تطبيق إجراءات خطة التحول من أنشطة ومهام.

3-مرحلة المتابعة وتقييم النتائج أثناء التطبيق وبعد الانتياء من إجراءات التحويل.

ومن ثم قسم كل مرحمة رئيسة إلى عدة مراحل فرعية.

-دراسة "**يزن خلف سالم العطيات**"**2007**بعنوان :

"**تحول المصارف التقميدية لمعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية – دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن.**"-

هدف الباحث في هذه الدراسة إلى بيان مدى إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال توضيح العوامل المؤثرة على إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن، حيث افترض الباحث وجود ستة متغيرات قد تؤثر في إمكانية التحول هي:

1-وضوح الحكم الشرعي المتعلق بأعمال وأنشطة المصارف التقليدية لدى القائمين عليها.

2-الرغبة في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

3-توقع تحقيق أرباح إضافية بعد التحول.

4-وتوفر سوق مالي إسلامي.

5-توفر الموارد البشرية المؤهلة.

6-توفر التشريعات الخاصة بالتحول.

7-نجاح تجربة المصارف الإسلامية.

من أجل ذلك قام الباحث بتصميم استبانة وتوزيعها على جميع الإدارات العامة التابعة للمصارف التقليدية في الأردن، وبعد الدراسة والتحميل توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

إن الواقع العملي أثبت نجاح تجربة جميع المصارف التقليدية التي تحولت كلياً للعمل وفقاً لَحكام الشريعة الإسلامية، كما أن نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية كان لو الأثر الأكبر في دفع المصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفقاً لَحكام الشريعة الإسلامية، كما توصل الباحث أيضاً إلى أن وجود سوق مالي يقدم الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يؤثر بشكل ملحوظ في إمكانية تحول المصارف التقليدية في الأردن لمعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

لذلك أوصى الباحث بضرورة قيام المصارف الإسلامية في الأردن باستحداث أدوات مالية متطورة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف إيجاد سوق مالي إسلامي يغطي متطلبات السوق المصرفي الإسلامي، كما أوصى بضرورة قيام المصرف المركزي الأردني بإجراء دراسة عملية تكون نواة لتشريع قانون يوضح وينظم ويضبط عملية تحول المصارف التقليدية في الَأردن للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

تقسيمات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بجوانب الموضوع، تم تقسيمها إلى فصلين وجاء الفصل الأول تحت عنوان: الإطار النظري لتحول البنوك التقليدية الى البنوك الإسلامية وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث و كل مبحث الى ثلاث مطالب حيت تطرقنا في المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية، والمبحث الثاني: ماهية تحول البنوك التقليدية الى المصرفية الإسلامية، المبحث الثالث: آليات تحول البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية.

أما الفصل الثاني فقد قمنا بدراسة حالة تجارب بعض الدول العربية في فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية للتحول للصيرفة الإسلامية وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول: فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية للتحول الجزئي للمصرفية الإسلامية، والمبحث الثاني: نماذج التحول الكلي للبنوك التقليدية الى البنوك الإسلامية المبحث الثالث: اثار و مشكلات التحول من البنوك التقليدية نحو المصرفية الإسلامية .

الفصل الأول

الإطار النظري لتحول البنوك التقليدية الى البنوك الإسلامية

تمهيد

تعتبر المصارف الإسلامية اليوم من أبرز التطورات التي يشهدها القطاع المالي والمصرفي عموما في كافة أنحاء العالم، لاسيما في ظل الأزمة المالية العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي الفترة الماضية. ويتفاوت الاهتمام بالمصارف الإسلامية من قبل الأفراد والمؤسسات والدول بين التبني التام للعمل المصرفي الإسلامي وبين الرغبة في الكشف عن ماهية المصارف الإسلامية وآلية عملها واختلافها عن المصارف التقليدية وأسباب تميزها عنها، وهذا بدوره أدى إلى أن تسعى المصارف التقليدية للتحول جزئيا أو كليا نحوالصيرفة الإسلامية محاولة بذلك جذب شريحة جديدة من العملاء أو المحافظة على العملاء الحاليين لديها أو كلا الأمرين معا، وبهذا أصبح لزاما على كافة المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية أن تسعى نحو التميز في أدائها لاسيما في مجال استقطاب الموارد المالية وتوظيفها.

والمتأمل في تعاملات المصارف التقليدية يجد أنها تتخذ أشكالا مختلفة في تعاملاتها دون النظر إلى موافقة هذه الأشكال للشريعة الإسلامية، وما يلبث كثير منها بعد معرفتها للحق أن ترجع إليه، وتعقد العزم على إيقاف التعاملات المحرمة كالإيداع والإقراض بالفوائد الربوية توبة منها إلى الله، ورجوعاً إلى الحق بإرادة جازمة، واقتناع منها بخطورة الربا وآثاره المدمرة، ونجد حينئذ كثيراً من الأسئلة التي ترد على طلاب العلم والمفتين عن الآثار المترتبة على ترك هذه المصارف التعاملات الربوية المحرمة، وحكم الأنشطة المحرمة السابقة قبل التوبة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم البنوك التقليدية

البنك هو ترجمة لكلمة انجليزية " Bank" فمن حيث الأصل اللغوي للكلمة، هو الكلمة الإيطالية Banco والتي تعني مصطبة، وهي المقاعد التي كان يجلس عليها الصرافون في أسواق البندقية وأمستردام، ويقصد بها في البدء المصطبة التي كان يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، بعدها أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود [1].

أما في اللغة العربية فيقابل كلمة بنك مصطلح" مصرف"، فيقال في العربية صَ رَفَ وصارفَ واصطَرَفَ الدنانير أي بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصراف والصيرَفْ والصيرفي، وجمعها صيارفة، وهو بيا ع النقود بنقود غيرها، والصِرافة أو الصيرفة هي حِرفة الصراف، والمصرف كلمة مستحدثة تعني المؤسسة المالية التي تقوم بعمليتي الاقتراض والإقراض [2].

و يقصد به :"مؤسسة مالية تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج وتسهم في إنشاء المشروعات"[3].

وعرفه آخرون بأنه" :المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود بالطلب عليها [4]."

---

[1] عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000 ، ص6 .

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط5 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012 ، ص 24 .

[3] محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ط1 ، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2010 ، ص65 .

[4] كمال عبد السلام، محاسبة البنوك التجارية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1991 ، ص11.

كما تعرف أيضا انها:مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، و المجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما[1].

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الإسلامية

مصطلح الصيرفة الإسلامية أو كما يسميه البعض المصارف الإسلامية أو البنوك الإسلامية هي مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية [2]. "

المصرف الإسلامي هو عبارة عن" :مؤسسة مالية تهدف إلى تحقيق الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية[3]".

كما عرف الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة في الحديث عن شروط العضوية في الإتحاد المصارف الإسلامية بأنها" :تلك المصارف أو المؤسسات التي **ينص** قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء[4] "؛

---

[1]محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية :العادية – غير العادية – الإليكترونية، ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 16.

[2]شهاب أحمد سعيد العزعزي،" إدارة البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان،2012 ، ص11.

[3]سمحان محمد حسين،" أسس العمليات المصرفية الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2013 ، ص 42 .

[4]ابراهيم الغالي،" أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية :دراسة تطبيقية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان 2012 ، ص 17–18 .

يعرف أيضا المصرف الاسلامي على انه مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق اقصى عائد منها وبما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار احكام الشريعة الإسلامية[1].

المصارف الإسلامية هي تلك المؤسسات المالية والمصرفية التي لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، والملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها الاستثمارية والتمويلية، تعمل على جذب الأموال من الأفراد وتوظيفها في الدورة الاقتصادية بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية،وتهدف أساسا إلى بناء مجتمع متكافل وتحقيق المصلحة العامة لأفراده[2] .

المطلب الثالث : أوجه الاختلاف و التشابه بين البنوك التقليدية و المصرفية الإسلامية

رغم تشابه كل من البنوك الاسلامية والبنوك التقليدية في الطبيعة المصرفية تعبئة المدخرات وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية الا انه توجد خصائص للبنوك الاسلامية تميزها عن البنوك التقليدية و التي تتمثل فيما يلي:

أولا : من حيث الخصائص

تتميز المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية بما يلي:

– توجيه كل جهد نحو الاستثمار الحلال أي ان البنوك الاسلامية بأحكام تلتزم الشريعة الاسلامية في اعمالها عكس الحال في البنوك التقليدية ، فالأولى مؤسسات استثمارية ذات رسالة تنموية وانسانية واجتماعية تستهدف تحقيق الاستخدام الامثل للموارد في حين ان الثانية مؤسسة مالية تتعامل بالدين والائتمان "الاستدانة" ؛

[1] العجلوني ، محمد محمود ، البنوك الإسلامية : أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2008 ، ص110 .

[2] سياخن مريم ، متطلبات إنتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، مجلد 03 ،العدد 02، 2020 ، ص111–112.

– استبعاد التعامل بالفائدة أخذا وعطاء أي ان البنوك الاسلامية لا تتعامل بالفائدة "الربا" اخذا وعطاءا ، وتعتبر النقود وسيلة للتبادل وللقيمة وللوفاء بالالتزامات ، وانها ليست سلعة وليس لها قيمة زمنية الا من خلال ارتباطها بالتعامل بالسلع بشروطها المشروعة[1].

– ان العلاقة بين البنوك الاسلامية واصحاب الودائع ليست قائمة على اساس دائن ومدين كما هو الحال في البنوك التقليدية ، بل علاقة مشاركة ومتاجرة ضمن عمليات البيع والشراء.

– ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية؛

– –ومن الاختلافات الجوهرية بين النموذجين هو ان النموذج الاسلامي لا يسمح بالاستثمار او تمويل ذلك النوع من الادوات المالية التي اثرت سلبا على البنوك التقليدية وكانت سببا في

– ظهور الازمة المالية العالمية في سنة 2008 م وهذه الادوات يسميها البعض الاصول الفاسدة .[2]

– هناك اختلافات فيما يخص الوساطة المالية ، حيث تستند الوساطة التقليدية على الدين و تسمح بتحويل المخاطر في حين ان الوساطة الاسلامية تستند على الاصول وترتكز على تقاسم المخاطر وتتحملها بالرغم من السعي لتقليلها.

– تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار الحقيقي دون مخالفة الخالق عز وجل؛

– عدم تأثير هذه المصارف على ظاهرة التضخم.

– تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية فيما بينها أو بين الدول الإسلامية ودول العالم؛

– إحياء نظام الزكاة

– المساهمة في إحياء ونشر فقه المعاملات[1]؛

[1] طلحة عبد القادر و اخرون ، واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية ، مجلة المالية والأسواق ، العدد 05 ، سبتمبر 2016 ،ص 54

[2] المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

ثانيا :الفرق بين الفائدة و الربح

1-الفائدة المصرفية:

الفائدة المصرفية والتي هي الربا المحرم شرعاً فتعرف على أنها تحصيل علاوة مالية في المعاملات المالية، والتي يجب أن يدفعها المقترض إلى المقرض مع المبلغ الأصلي كشرط للحصول على قرض لمدة زمنية محددة، وتحدد بخصائص تتمثل في معدل موجب وثابت للفائدة، ودفعها يكون مضمونا بغض النظر عن النتيجة أو الأغراض التي تم من أجلها اقتراض المال، كما يفرض تحصيلها من الجهات الحكومية[2].

2-الفرق من ناحية مفهوم الربح:

الربح هو عائد منظم غير يقيني مرتبط بمخاطرة العملية الإنتاجية، فهو احتمالي في تحقق وجوده، إذ قد يتحقق وقد لا يتحقق .وهو احتمالي في مقداره، فقد يكون قليلا، وقد يكون كثيرا، وهو لا يتحدد يقينا إلا بانتهاء الإنتاجية والتعرف على إيراداتها وتكاليفها الكلية، لأن مسألة توقع الربح في بعض المشاريع استنادا إلى الخبرة العملية ودراسة متطلبات السوق قد تنفع المشروع من حيث انخفاض درجة المخاطرة المحتملة لا أبعد من ذلك، لأن الربح قد لا يتحقق فتحدث الخسارة [3].

والربح في النظر الفقهي الإسلامي هو نوع من نماء المال الناتج عن استخدام هذا المال في نشاط استثماري وأن هذا النشاط الاستثماري ملحوظ في عنصر تقليب رأس المال من حال إلى حال

---

[1] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية :الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، ط4 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012 ، ص ص 44-45 .

[2] بن السيلت نصيرة ، تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية-دراسة جالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2022، ،ص 68.

[3] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، المصرفية الإسلامية :مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، ط1 ، إدارة البحوث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015 ، ص 53.

كما هو الحال عند الاتجار بالمال حيث تصبح النقود عروضاً ثم تعود نقوداً أكثر بالربح أو أقل بالخسارة إذا حصلت خسارة بالفعل [1].

[1] سامي حسن حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، ط2 ، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمان، 1982 ، ص 254.

المبحث الثاني: ماهية تحول البنوك التقليدية الى الصيرفة الإسلامية

في هذا المبحث سنتطرق الى مفهوم و أسباب التحول مطلب اول اما في المطلب الثاني مصادر التحول.

المطلب الأول: مفهوم وأسباب التحول لصيرفة الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم التحول لصيرفةالإسلامية

التحول في اللغة يعني :التنقل من موضع إلى موضع آخر، والانتقال من حال إلى حال، والاسم الحِول، وقيل بمعنى طفِق وأخذ وتهيأ لفعله، ونقطة التحول هي الحد الفاصل بين أمرين يكون الآمر الثاني منهما أحسن حالا من الأول .أما الِحولُ فإنه يجري مجرى التحويل [1].

والحول" كل متحول عن حال." [2] وعليه يمكن القول أن مفهوم التحول يقتضي كل ما يؤدي إلى تغير أو الانتقال من حال إلى حال أو من موضع إلى موضع آخر أفضل منه[3] .

يعرف التحول إلى الصيرفة الإسلامية على أنه " انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحظور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكا مالشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية [4]".

---

[1] ابن منظور الإفريقي أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم محمد بن مكرم، **لسان العرب**،- المجلد السادس، الجزء 09 ، باب الحاء، مادة حول، دار المعارف، القاهرة، 1981 ، ص1056 .

[2] أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ، 1979 - ، ص 121 .

[3] مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية(نموذج مقترح للتطبيق– على المصارف السورية)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014 م، ص13 .

[4] سالم العطيات يزن خلف، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية** ، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن ،2009 ،ص 69.

و "يشمل التحول جميع الصيغ والأساليب المعتمدة في أنشطة المصرف، وفي مختلف أنواع العقود، والتحول في الأساليب المحاسبية، وفي الجانب الإداري والتنظيمي [1]"

هو التحول المصرفي على انه الانتقال من وضع الصيرفة التقليدية الربوية الدينية على سعر الفائدة إلى الصيرفة الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة هدا يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية[2] .

الفرع الثاني : أسباب تحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي:

1. السعي نحو تعظيم الأرباح:

وهذا الدافع ينطلق من الهدف الأساسي الذي تهدف المصارف التقليدية للوصول إليه، وهو تحقيق الأرباح، وحيث أن العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يمثل مصدرا خصبا لتحقيق الأرباح، فإنه من الطبيعي أن تلجا المصارف التقليدية إلى الاستفادة قدر الإمكان من هذا المصدر الخصب، وقد أجريت دراسة ميدانية من خلال توزيع استبيانات على أصحاب القرار في المصارف التقليدية التي تحولت للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية لمحاولة التعرف على أهم الدوافع التي كانت وراء اتخاذ قرار التحول، وفيما يلي نتائج هذه الدراسة [3]:

– 82%من المصارف" كان من أهم الدوافع لها على التحول هو المحافظة على العملاء الحاليين للمصرف التقليدي والذين قد يرغبون بتنويع مجالات تعاملاتهم المصرفية، فتمت تلبية احتياجاتهم من خلال تقديم المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

[1] عبد الله عمار أحمد، **أثر التحول المصرفي في العقود الربوية**، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009 .، ص 32

[2] رشام كهينة ، تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: الآليات والمعوقات،مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد الثالث ،مارس 2016 ، ص 101.

[3] موسى أحمد عبدي عمر ، متطلبات تحويل المصارف التقليديه إلى المصارف الإسلامية في ليبيا، رسالة مقدم لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلاميه الحكوميه بمالانج ، جمهورية إندونيسيا ، 2016 ، ص 87.

– 47% من المصارف كان من أهم الدوافع لها على التحول هو المنافسة في جذب عملاء جدد **يفضلون العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويرفضون العمل المصرفي** المخالف لها والمتمثل بالربا.24%

– 24% من المصارف أهم الدوافع لها على التحول هو ارتفاع معدلات عائد المصارف كان من الاستثمارات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة مقارنة بمعدلات العائد في الصيغ المصرفية التقليدية.

كما أنَّ هناك دوافع ثانوية لتحول المصارف التقليدية ترتبط بدافع السعي نحو تعظيم الأرباح ارتباطا وثيقا ولم يشر إليها في الدراسة السابقة وهي:

توسيع مجال العمل المصرفي والاستفادة بما هو مسموح من خدمات وصيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وغير مسموح التعامل بها في ظل النظام المصرفي التقليدي مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد الدوافع التي كانت وراء تحول كل مصرف على حدة[1].

ضعف المصارف التقليدية في السوق المصرفي التقليدي وعجزها عن المنافسة، واحتمال رضها للانهيار في المستقبل القريب، فيلجأ إلى إعادة إنعاش المصرف من خلال الإعلان عن التحول للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

2. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:

وهذا يعني أنَّ الوازع الديني والاستجابة لأمر الله تعالى بتطبيق شرعه والالتزام بأوامره ونواهيه،هوالدافع الرئيسي وراء تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشرعية الإسلامية، وهذا الدافع مستمد من مبدأ التوبة والتوقف عن ممارسة الأعمال المخالفة للشريعة الإسلامية وخاصة الربا.

[1] موسى أحمد عبدي عمر ، مرجع سابق ذكره ، ص 88–89.

3. محاكاة النجاح الذي حققته المصارف الاسلامية :

إن النجاحات التي حققتها المصرفية الاسلامية والتطور المستمر لمعدلات نموها خلال العقود الاخيرة، تعد من الاسباب الاساسية التي دفعت العديد من المصارف التقليدية للتوجه نحو العمل المصرفي الاسلامي.

فالاهتمام الحقيقي بالتعاملات المالية والمصرفية الاسلامية يعود إلى عام 1972 ومن ثم أخذ هذا القطاع بالتوسع الكبير والنمو زيادة عدد المصارف الاسلامية، زيادة حجم الاصول، استقطاب الكثير من العملاء[1] فقد استطاع هذا القطاع من رفع حصته من إجمالي الموجودات المصرفية من8.8% في نهاية عام 2002 إلى 13.4 حتى عام 2008 كما زاد صافي أرباح هذا القطاع بمعدل سنوي هائل خلال الفترة ما بين 2003–2007 ليبلغ 49 وقد زاد أيضاً إجمالي الودائع بنسبة وصلت إلى 27% سنوياً خلال الاعوام الثالثة المنتهية في العام 2006. وقد توقع خبراء في صناعة التمويل الاسلامي، بأن تصل قيمة الاصول التي تديرها المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية على مستوى العالم بحلول عام 2020 إلى نحو 4 تريليونات دولار أمريكي [2] .

إن توزيع الأصول المالية يختلف في الدول العربية عنه في الدول الإسلامية، فنجد إيران تحتل المرتبة الأولى بنسبة 35% من إجمالي الأصول المالية وذلك بقيمة 388 مليار دولار، لتليها المملكة العربية السعودية بقيمة 152 مليار دولار، ثم ماليزيا 133 مليار دولار، أما باقي الدول فكانت القيمة 83 مليار دولار[3].

---

[1] دراسة قام بها " المجلس العالمي للاقتصاد الاسلامي" وتم نشر نتائج هذه الدارسة بواسطة شركة الاضواء الدولية للاستشارات التسويقية والمشاريع، 2008، تقرير عن أداء البنوك والنوافذ الاسلامية ودرجة الانجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية، عمان، الاردن، ص5.

[2] خبراء: توازن النظام المالي العالمي مرهون بمتنامي أعمال المصرفية الاسلامية" ، 2010 ، المجلة الاقتصادية، العدد 6193، مقال منشور على الموقع :

http://www.aleqt.com/2010/09/25/article_446308.html. تم زيارة الموقع يوم 2023/04/11 .

[3] موسى أحمد عبدي عمر ، مرجع سابق ذكره ، ص 90.

المطلب الثاني: مصادر التمويل للبنوك الإسلامية و المعتمدة في عملية التحول من البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية

أولا :المصادر الخارجية الأساسية.

تتمثل مصادر الأموال الخارجية الأساسية للمصارف الإسلامية تلك الأموال التي تتلقاها من الخارج، والتي تتشكل أساسا من الودائع بمختلف أنواعها، والتي تعتبر من أهم الموارد المالية للمصارف بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة، لكن هذه الأخيرة تقوم بتوظيفها بطريقة مختلفة مقارنة بالمصارف التقليدية وهذا وفقا لمبدأ المشاركة عكس المصارف التقليدية التي تنحصر توظيفاتها لهذه الودائع في عملية الإقراض بفائدة، أوهم هذه الودائع الأساسية:

1-الحسابات الجارية.

وهي ودائع تحت الطلب حيث يقوم المصرف الإسلامي بفتح هذه الحسابات بطلب من العملاء لغرض إيداع أموالهم فيها لحفظها من الضياع والسرقة اليومية والتجارية وعلى المصرف أن يحتفظ بها في صورة سائلة لتكون تحت تصرف العميل، وعليه فإن المصرف في هذه الحالة يكون مؤتمنا على هذه الأموال كما يمكنه أن يتصرف في هذه الودائع بطريقتين:

- توظيف الأموال في صورة أقرب إلى السيولة وهذا من خلال شراء الأسهم التي يمكن تسييلها بسرعة لمواجهة طلبات المودعين الغير متوقعة، حيث يستفيد العملاء في هذه الحالة من عائد يسمى" عائد تنمية الأمانة "

- الاحتفاظ بهذه الودائع على صورتها السائلة في خزائن المصرف لمواجهة طلبات العملاء بدون أن يتحصلوا على عوائد على الأموال المودعة في تلك الحسابات بل يتحملون تكاليف مقابل هذه الخدمة.

2-الحسابات الاستثمارية.

ويطلق عليها **ودائع الاستثمار المشترك**[1] إذ يقوم العملاء في هذه الحالة بالمشاركة في العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف الإسلامي لغرض الحصول على العوائد، كما يتحمل أصحابها نفس المخاطر التي يتحملها المصرف باعتبارهم كمساهمين في العملية الاستثمارية التي قام بها المصرف والمصرف الإسلامي في هذه الحالة لا يضمن للعميل لا أصل الوديعة ولا العائد، والقاعدة الفقهية المطبقة في هذا النوع هي قاعدة المغنم والمغرم [2] ،ونميز بين نوعين من الحسابات الاستثمارية [3]:

-**حسابات الاستثمار العامة** :حيث يقوم المودع بتفويض المصرف الإسلامي باستثمار أمواله في أي مشروع من مشاريعه الاستثمارية، ويشارك في نتائج جميع الاستثمارات المتعددة التي يقوم بها المصرف، وتنحصر آجال هذه الودائع من 3 أشهر إلى سنة واحدة وقد تكون أكثر من ذلك وتكون قابلة للتمديد، كما لا يسمح بسحبها إلا في نهاية المدة المحددة؛

-**الحسابات الاستثمارية المخصصة** :وتتمثل في الحسابات التي يقوم بها العملاء بفتحها لدى المصرف الإسلامي وايداع الأموال فيها لغرض استثمارها في مشاريع محددة وبنا ء على رغبتهم الخاصة أو باقت ا رح من المصرف بعد قيامه بدراسة الجدوى الاقتصادية لتلك المشاريع، ويمارس المصرف هنا عملية الإشراف وتنظيم عملية الاستثمار ويتحصل على نسبة من الأرباح على أساس تقدير الجهد الذي بذله في عملية الاستثمار وحسب الإتفاق مع العميل، كما يتميز هذا النوع من الحسابات بعدم إمكانية العملاء سحب أموالهم إلا بعد نهاية المشروع إلا في الحالات الطارئة جدا؛

3- الودائع الإدخارية

[1] شوقي بورقبة، هاجر ز رارقي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية د راسة تحليلية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ، 2015 ، ص40

[2] شوقي بورقبة، هاجر ز رارقي، مرجع سابق ذكره ، ص40

[3] عبد الحليم عمار غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع الترجمة، سوريا، 2013،ص. 272 .

تعرف على انها :" حسابات يقوم أصحابها بفتحها لحفظ الأموال الزائدة على استهلاكهم الحالي، وذلك بغرض إدخارها أو توفيرها لمواجهة الظروف المستقبلية، ويسمح لهم عادة بالسحب منها في أي وقت مع ضمان ردها كاملة حيث يمنح المصرف للعميل دفتر توفير يقيد فيه جميع إيداعاته ومسحوباته[1]،ونميز بين نوعين من الودائع الإدخارية وهي:

-**ودائع ادخارية مع التفويض بالاستثمار** :حيث يستحق هذا النوع نصيبا من الربح، ويحسب العائد من الربح والخسارة على أقل رصيد شهري، ويحق للمودع السحب والإيداع في أي وقت شاء، فهي تجمع بين خصائص الوديعة تحت الطلب وخصائص الوديعة الاستثمارية؛

- **ودائع ادخارية دون التفويض بالاستثمار** :حيث لا يستحق هذا النوع من الودائع الادخارية عائدا حتى ولو طالت مدة إيداعها لأنها غير قابلة للاستثمار من طرف المصرف الإسلامي عكس المصارف التقليدية؛

4- ودائع الجهات الحكومية والهيئات المصرفية.

من بين المصادر الخارجية الأساسية التي تتلقاها المصارف الإسلامية نجد أيضا الودائع التي تستقبلها من طرف الهيئات الحكومية أو المصرفية وتتمثل هذه الودائع فيما يلي[2] :

-**الودائع الحكومية** :وتتمثل في الأموال المودعة لدى المصارف الإسلامية من طرف الجهات الحكومية لغرض تنميتها واستثمارها ولتشجيع الصناعة المصرفية الإسلامية؛

-**القروض من البنوك المركزية** :ويقصد بها تلك القروض الحسنة التي يقدمها البنك المركزي للمصارف الإسلامية كتمويل لها باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير لها، لكن الواقع العملي يثبت عكس ذلك، فنادرا ما نجد البنوك المركزية تقدم تمويلات للمصارف الإسلامية على شكل قروض حسنة؛

[1] عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق ذكره ، ص 277 .

[2] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، مرجع سابق ذكره، ص44.

-**الودائع المتبادلة بين المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية** :ويدخل هذا في إطار التعاون بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية فيما بينها[1].

ثانيا:المصادر الداخلية.

ونقصد بها المصادر الذاتية للمصرف الإسلامي، حيث تتمثل في حقوق الملكية التي تشمل على ما يلي:

1- رأس المال.

يعتبر رأس المال المصدر الذي تتدفق منه موارد المصرف وبه يتم تأسيسه وايجاد كيانه الإعتباري[2] ، من خلال توفير جميع التجهيزات والمباني والكوادر البشرية من أجل البدء في ممارسة نشاطه حيث يمثل قيمة المساهمات العينية أو المعنوية التي يحصل عليها المصرف من المساهمين فيه، ويقوم رأس المال بدور التمويل خلال الفترة الأولى من تأسيسه بسبب عدم وجود موارد أخرى (كالودائع)، كما يعتبر بمثابة تأمين لامتصاص الخسائر المحتملة في المستقبل، إضافة إلى اعتباره بمثابة الأمان والحماية والثقة بالنسبة للمودعين[3] .

وتجدر الإشارة أن رأس المال يشكل نسبة ضئيلة من المصادر المالية للمصارف مقارنة بمجموع الأموال التي يستخدمها المصرف في استثما راته إسلاميا كان أم تقليديا لأن الجزء الكبير من

[1] أسمع سفيان ، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر -الواقع و الافاق-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتو راه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2022/2021 ، ص 19 .

[2] الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، الطبعة الأولى، دار أبوللو للطباعة والنشر، القاهرة ،1996، ص.62

[3] ريمون يوسف فرحات، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشو ا رت الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004 ،ص 100 .

الأموال يأتي من الودائع بمختلف أشكالها[1] ،حيث يشترط في رأس المال المدفوع في المصارف الإسلامية أن يكون حاضرا ولا يجوز أن يكون دينا في الذمة.

نقصد بالاحتياطات تلك التي تتكون من الأرباح الغير الموزعة سواء كانت قانونية أم اختيارية لدعم المركز المالي للمصرف ولتفادي الاقتطاع من رأس المال في حالة الخسارة كما يحق للمصرف تكوين الاحتياطات للموازنة في الأرباح، وعليه فإن الاحتياطات ليست لضمان قيمة الودائع وانما وقاية لرأس المال، وتأكيدا لقوة مركزه المالي والا فإنه يتعارض مع مبادئ المشاركة[2].

3-الأرباح غير الموزعة.

ويصطلح عليها أيضا بالأرباح المرحلة أو المحتجزة، حيث يتم تحديدها في القانون الأساسي للمصرف الإسلامي، وفق اقتراح مجلس الإدارة [3].

وهي تلك الأرباح التي يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها فيما بعد لدعم المركز المالي للمصرف من خلال قيامه بتوسيع نشاطاته وتمويل استثمارات جديدة الشيء الذي يعطي للمصرف الميزة التنافسية على المصارف والمؤسسات المالية التقليدية وكذا التوسع والتوغل أكثر في السوق للحصول على أكبر حصة، وكل هذا لا يتم إلا بتعزيز رأس مال المصرف بالأرباح الغير موزعة أو المحتجزة[4] .

[1] عبد ارزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن ، 1998 ص .237

[2] عائشة الشرقاوي المالقي ، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000 ، ص 196 .

[3] رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ،2009 ص 232 .

[4] أسمع سفيان ،مرجع سابق ذكره ، ص 17 .

المطلب الثالث : اشكال التحول المصرفي الإسلامية

ويقصد بشكل التحول : الطريقة التي اختار المصرف التقليدي أن يمارس خلالها العمل وفق أحكام الشريعة، وفيما يلي أهم أشكال التحول:

أولا :التحول الكلي :

ويتم هذا النوع من التحول من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مكان الأعمال المخالفة، وبذلك يتحول المصرف بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ومن الممكن أن يكون التحول الكلي ناتجاً عن قرار صادر عف الحكومة حيث تعمل السلطة السياسية عن نيتها، بأسلمة النظام المالي والنقدي، لذلك تقوم بإصدار قرار بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية والتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة ليا، وبالتالي التوقف عن التعامل بالفائدة وغيره مما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية من خلال المصارف التقليدية[1].

ثانيا : التحول الجزئي

وهو عبارة عن قيام المصرف التقليدي بإعداد خطة متكاملة وشاملة لكل أقسام وفروع المصرف بهدف تحويل النظام المصرفي المعمول به إلى نظام مصرفي خال من أي محظور شرعي طبقا لبرنامج مرحلي ، وعلى أساس جدولة مراحل التحول زمنيا وفقا لمعايير شرعية وقانونية واقتصادية، ويأخذ بعين الاعتبار الحاجة الزمنية لكل مرحلة من مراحل التحول، لاستيفاء متطلباتها من التعديل والتبديل.

ويقوم على أساس تنفي ذ خطة التحول في جمي ع أقسام المصرف وفروعه بشكل متوازن ومتساوي، وعلى مراحل زمنية محددة، بحي ث يتحقق التكامل للنظام المصرفي القائم على أساس خلو معاملاته من الربا أو أي محظور شرعي آخر عند تنفيذ آخر مرحلة زمنية من مراحل التحول[2].

[1] مريم سعد رستم ، مرجع سابق ذكره ، ص 23.

[2] العطيات ، مرجع سابق ذكره ، ص58 .

المبحث الثالث: آليات تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: الفروع الإسلامية

يعرف الفرع الإسلامي بأنه كيان مالي مملوك لمصرف تقليدي، مستقل في نشاطه عن نشاطات المصرف الأم، يقوم بجذب المدخ ا رت واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله .

وتتميز الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك المصارف، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :

– طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها ي ا رعى فيها أنت تكون متفقة مع أحكام الشريعة؛

– يخضع العديد من الفروع الإسلامية لم ا رقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية ؛

– تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في الفروع الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية؛

– حسابات الاستثمار في الفروع الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين ؛

– عند حاجة الفرع الإسلامي إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لديه، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله مثل أي مودع آخر[1].

[1] سياخن مريم ، مرجع سابق ذكره ، ص 119 .

في هذا الأسلوب يقوم المصرف التقليد ي بتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بإحدى الطريقتين التاليتين:

- إنشاء فرع جديد للمعاملات الإسلامية؛
- تحويل فروع قائمة إلى فروع تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويمكن تحديد مفهوم الفرع الإسلامي بأنه " كيانٌ مادي مملوك لمصرف تقليدي، مستقل في نشاطه عن أنشطة المصرف الأم، يقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولديه هيئة رقابة شرعية تفتي وتراقب أعماله"

يتميَّز هذا الأسلوب بالخصائص التالية:

- الاستقلالية المكانية.
- الاستقلالية الإدارية عن باقي أعمال المصرف التقليدي.
- هو الأكثر شيوعاً في مجال التطبيق العملي.
- أن الدافع وراءه هو تجاوز الأهداف التجارية البحتة، وهو مدخل المصارف التقليدية لتحقيق هدفها
- وهو الدخول في عملية تحوُّل تدريجية.
- سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع جديد مقارنةً بإنشاء مصرف جديد.
- العمل في ظل ازدواجية مقننة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية معاً؛ حيث تقوم السلطات النقدية

بوضع شروط وضوابط تحكم عمل الفروع الإسلامية، وتقوم إدارات الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية بتشكيل هيئاتٍ مستقلة للرقابة الشرعية على أعمالها[1] .

ومن الأمثلة على المصارف التي قامت بإنشاء فروع إسلامية ما يلي[1] :

[1]العطيات .يزن خلف سالم ،مرجع سابق ذكره ، ص 77.

– البنك الأهلى التجاري السعودي الذي يعتبر من أكبر البنوك العاملة في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط .

– بنك مصر الذي افتتح فروعا إسلامية ولكن ليس بغرض التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية لباقى فروعه أو أعماله.

ومن مزايا هذا الأسلوب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي ما يلي :

– يتيح هذا الأسلوب إمكانية فصل أعمال ونتائج الفرع عن أعمال ونتائج المصرف التقليدي بسبب الاستقلالية الإدارية.

– تزايد الضمان لسلامة التطبيق، واكتساب المزيد من ثقة الجمهور؛ نظراً للرقابة الشرعية على أعمالها .

– كان لهذا الأسلوب آثاراً محمودة على سرعة نمو العمل المصرفي الإسلامي وقدرته على التنافس التجاري مع العمل المصرفي التقليدي.

– يُعتبر هذا الأسلوب مدخلاً للمصارف التقليدية لتحقيق هدفها وهو الدخول في عملية تحوُّل تدريجية[2].

[1]فلاق علي ، سالمي رشيد ، النوافذ الإسلامية و الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد 04 ، العدد 02 ، ص 168–169.

[2]المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

المطلب الثاني: النوافذ الاسلامية

الفرع الأول :تعريف ونشأة النوافذ الإسلامية

أولا : تعريف النوافذ الإسلامية

تعرف النافذة الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية، بحيث تكون نافذة أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال(حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

ويقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز داخله أو في أحد الفروع التابعة له لكي يقدم من خلالها خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية إلى جانب ما يقدمه من المنتجات والخدمات التقليدية.

ثانيا: نشأة النوافذ الإسلامية

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للمصارف الربوية تعود إلى بداية ظهور المصارف الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء هذه الأخيرة تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض المصارف الربوية بالتصدي لهذه المصارف ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض المصارف الربوية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية[1] ، إلا أن هذا الاقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت المصارف الربوية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية فسارعت إلى ممارسة العمل المصرفي الإسلامي بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية ولو بسيطة كخطوة

[1] قمومية سفيان ، بلعزوز بن علي ، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية - دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 15 ، العدد 21، 2019،ص 343 .

أولى من خلال فتح نوافذ إسلامية، وكان مصرف مصر أول من فتح نوافذ إسلامية تابعة له سنة 1980 قدم من خلاله خدمات مصرفية إسلامية أطلق عليه" فرع حسين للمعاملات الإسلامية[1] "

ثم توالت بعد ذلك في التأسيس والظهور الكثير من الصناديق والنوافذ الإسلامية في العديد من البنوك التقليدية العربية وغير العربية لتقديم الخدمات المالية المصرفية والاستثمارية الإسلامية مثل البنك الهولندي " ABN.AMRO " والبنك الفرنسي" Paribas " ، ثم البنك السويسري limited " " bank of switzerlandالذي قام بعد ذلك بتأسيس بنك إسلامي مستقل تابع له في البحرين " Noriba ."

ويتوقع تسارع البنوك الأجنبية في افتتاح نوافذ إسلامية، خاصة بعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية، ولقد وصلت النوافذ في بعض التقارير إلى أكثر من300نافذة في عام 2004.[2]

الفرع الثاني :دوافع وأسباب فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية

تتعدد وتتنوع الدوافع والأسباب من وراء فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية من بنك لآخر ومن دولة لأخرى، لذا سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق للأهداف والأسباب الكامنة وراء الإقبال على فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية بصفة عامة.

1-**الدوافع والأسباب الدينية** :إن الدوافع الاقتصادية السابقة والتي تعتبر إضافية(فرعية)بالنسبة لبعض البنوك وتعتبر من جهة أخرى أساسية لبعض البنوك الأخرى مقارنة بالدوافع التي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة، فلا يجب عدم التقليل من شأن الجانب العقائدي، وهذا إذا ما علمنا أن البنوك الإسلامية أو التي تمارس المعاملات الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية وهو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية والتي ترتكز على

[1] عبد اللطيف جناحي،" استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها"، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى1987 ، ص227 .

[2] قمومية سفيان ، بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ذكره ،ص 343 .

مبدأ الاستخلاف بأن المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة جزءاً من الايمان بذلك، مما يجب تحقيقه.

كما تعتبر قضية الفوائد والتعامل بالربا مما يمنعه الشرع الحكيم وهو ما شكل دافع أساسي للعديد من البنوك للبدء في التخلص من الربا وجميع الأعمال المحظورة شرعاً، ويدخل ضمن الدافع الديني عدة اعتبارات شرعية يمكن اعتباراها الدوافع والأسباب وراء فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية ومن أهمها ما يلي :

- الإيمان بحرمة الربا حرمة قطعية يستوي في ذلك قليله وكثيره، بجميع صوره وأشكاله؛
- التسليم بأن نظام الفوائد البنكية إنما هو نظام ربوي فاسد شرعاً بلا ريب؛
- التخلص من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن التعامل بالربا والاستمرار فيه[1]؛
- اعتقاد وجود تطبيق شرع الله في المعاملات المالية كما في سائر مجالات الحياة وجوباً لا مناص منه.

2-الدوافع والأسباب الاقتصادية :إذا كان الدافع وراء إنشاء البنوك الإسلامية التخلص من الربا وإقامة نظام اقتصادي إسلامي فإن الدافع لفتح النوافذ الإسلامية، لا يعدو أكثر من انتهاز فرصة دخول سوق جديد وأرباح محتملة فيرى بعض الباحثين أن الدافع الحقيقي وراء إنشاء هذه النوافذ الإسلامية هو الربح فقط بغض النظر عن البعد الشرعي أو البحث عن الاستثمار الحلال، لكن هناك من يرى خلاف ذلك، ولعل أهم الدوافع الاقتصادية لإنشاء النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية هي كما يلي :

- توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد بالنسبة للبنك؛
- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية، وأساليب الاستثمار الإسلامية خاصة في الدول العربية؛

[1] المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

- انخفاض معدل المخاطر وتحقيق أرباح إضافية من عوائد عمليات التمويل[1]؛
- الأزمات المالية التي تصيب النظام الربوي وعلى رأسها الأزمة المالية لسنة 2008؛
- التحول نحو المصرفية الإسلامية بتبني أسلوب التدرج في التحول؛
- نجاح تجربة النوافذ الإسلامية في بنوك عربية وأخرى عالمية؛
- رغبة البنوك التقليدية تعظيم الربح وجذب المزيد من رؤوس الأموال لزيادة حصتها من سوق رأس المال؛
- المحافظة على عملاء البنوك التقليدية من النزوح إلى البنوك الإسلامية؛
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن هذا الميدان الجديد؛
- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النوافذ الإسلامية مقارنة ببنك مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الاجراءات القانونية لإنشاء نافذة مقارنة بإنشاء بنك جديد[2].

الفرع الثالث :مراحل التحول للصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية

تقتضي عملية إعادة هيكلة أعمال البنوك التقليدية التدرج في التحول إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على ثلاثة مراحل سواء كان التحول جزئي أو كلي وفق خطة عمل زمنية نوضحها كما يلي:

أولا :المرحلة التمهيدية" الإعداد والتحضير x"

لنجاح عملية التحول إلى المصرفية الإسلامية يتطلب بداية تهيئة الظروف القانونية والنظامية والوظيفية، وكذا قرار صارما من أعلى سلطة ذات مرجعية في المؤسسة المالية الراغبة في التحول

[1] مظهر قنطقجي،" صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2010، ص166.

[2] قمومية سفيان ، بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ذكره ، ص 344.

فمثل هذا القرار الاستراتيجي من شأنه أن يحقق للبنك عدة مزايا[1]، وتقوم هذه المرحلة على تحليل وتقييم الوضع القائم بجمع البيانات عن البنك من خلال المقابلات والزيارات الميدانية، إضافة إلى التقارير التي يتم طلبها للخروج بتصور مبدئي عن عدد العمليات المصرفية والعملاء، ومن ثم جمع تلك المعلومات للاستفادة منها في تقديم حجم الأنشطة والمهام الواجب تنفيذها ووضعها في خطة زمنية تسمى" خطة التحول "تتضمن مواعيد بداية ونهاية التحول، وكذا المسؤولين عن تنفيذ المهام والاعتمادات المالية لإنجاح الخطة، كما تقوم الخطة الاستراتيجية أساسا على الدعوة بالحكمة والموعظة في أوساط عملاء البنوك التقليدية بحرمة الربا وتطابقها مع الفائدة من خلال إقامة الندوات الإسلامية المفتوحة ودعوة المصرفيين التقليديين لحضورها بهدف إثارة الدافع على التغيير[2].

ثانيا :المرحلة الوسطى" التطبيق والتنفيذ"

وتتضمن هذه المرحلة تكثيف الدعوة لتنفيذ الأنشطة والمهام الواردة في الخطة بإعلان توجه البنك للعمل الإسلامي وتعديل النظام الأساسي له على ضوء" خطة التحول"، والذي يتطلب ما يلي :[3]

- تطوير المنتجات المصرفية القائمة لت وافق أحكام الشريعة الإسلامية وابتكار منتجات جديدة بديلة عن الربوية؛
- جذب البنوك التقليدية لتمويل مشروعات إسلامية على أساس المشاركة في الربح والخسارة؛
- تكثيف دورات تدريب للعاملين على فنون وآليات العمل المصرفي الإسلامي؛

[1] معارفي فريدة،" استراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية -دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر "أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،2015/2014 ، ص 81 .

[2] عبد الرحمان يسري،" قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص325 .

[3] معارفي فريدة ،مرجع سابق ذكره ، ص82.

- إيجاد نظام محاسبي وإلكتروني جديد يتعلق بالودائع وطرق معالجتها، والقروض وحساب الأرباح أو الخسائر وبنود الميزانية المختلفة؛

- تعيين هيئة للرقابة الشرعية لمتابعة أعمال البنك وفق خطة التحول؛

- التدرج في تطبيق التحول وهو ما يتيح للقائمين الوقت اللازم لتدريب العاملين وتهيئتهم للتحول الكلي فيما بعد.

ثالثا :المرحلة النهائية" المتابعة والتقييم"

بعد تطبيق استراتيجية التحول إلى الصيرفة الإسلامية يتطلب الأمر المتابعة والتقييم للتأكد المستمر من تنفيذ المهام والأنشطة وفقا للخطط الموضوعة من قبل فريق التحول بحيث تشتمل على مراجعة التقارير الواردة من الجهات المختلفة للبنك وتقييمها، ومستويات الإنجاز التي تم تحقيقها حسب خطة التحول المحددة في بداية المرحلة[1] .

وفي هذا السياق أي مراحل التحول المصرفي تسعى" مجموعة التواصل لخدمة التحول للصيرفة الإسلامية "إلى تقديم المساعدة للمؤسسات المصرفية الراغبة في التحول بشكل كلي أو جزئي إلى الصيرفة الإسلامية بتحليل وإعادة هيكلة البنوك التقليدية لمطابقة مواصفات البنك الإسلامي بالشكل الأمثل وفق أفضل الممارسات من حيث النظم المالية والمحاسبية، أنظمة الخزينة والمضاربة وغيرها، وتقديم الاستشارات الإدارية من طرف فريق عمل في مجموعة التواصل وفريق عمل البنك من خلال ثلاثة مراحل رئيسية هي[2]:

- مرحلة تحليل وتقييم الوضع القائم؛

- مرحلة تطبيق إجراءات خطة التحول؛

- مرحلة المتابعة والتقييم بعد التحول.

[1] قمومية سفيان ، بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ذكره ، ص 346-347

[2] قمومية سفيان ، بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ذكره ، ص 346-347

المطلب الثالث : صناديق الاستثمار الإسلامية

الفرع الاول تعريف صناديق الاستثمار الإسلامي

هي أحد المؤسسات المالية الإسلامية التي تتولى تجميع أموال المستثمرين في صورة وحدات أو صكوك استثمارية، ويعهد بإدارتها إلى جهة من أهل الخبرة والاختصاص لتوظيفها وفقا لصيغ الاستثمار الإسلامية المناسبة، ويحكم كافة معاملتها أحكام الشريعة الإسلامية والقنوات والقرارات والتعليمات الحكومية واللوائح والنظم الداخلية[1].

الفرع الثاني خصائص صناديق الاستثمار الإسلامية

تتسم صناديق الاستثمار الإسلامية بخصائص مميزة لها، والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:

- ✓ تتمتع صناديق الاستثمار الإسلامية بشخصية معنوية مستقلة عن المستثمرين مالكي الوحدات الاستثمارية وعن الجهة المكلفة بإدارتها، وبالتالي فهي مؤسسة لها صفة قانونية وبشكل تنظيمي وإطار مالي محاسبي مستقل؛
- ✓ تقوم على أساس عقد المضاربة الشرعية، فالمستثمرون المكتتبون في رأس مال الصندوق يمثلون في مجموعهم رب المال، الذي يوافق على تعيين الجهة المصدرة التي تقوم بدور المضاربة الشرعية وشروط نشرة الاكتتاب أو لائحة الصندوق؛
- ✓ يحق لمالكي الوحدات الاستثمارية استرداد قيمة مساهمتهم وفق ضوابط وشروط معينة، بما يتناسب مع الاستمرارية لأجال مختلفة، ويناسب صغار المستثمرين ،وهو ويستلزم إعادة تقويم الوحدات الاستثمارية على فترا تدوريه؛

[1] تيغزة سهام ، لسلوس مبارك ، الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لتطوير صناديق الإستثمار الإسلامية– صندوق الراجحي للأسهم السعودية نموذجا- ، مجلة الإبداع ، مجلد 11 ، عدد 02 ،2021 ، ص 2016 –2017 .

✓ إضافة إلى الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، يلتزم الصندوق الاستثماري الإسلامي أيضا بالقوانين والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الصادرة عن الجهات الحكومية المشرفة عن الصناديق[1].

✓ يتولى إدارة الصندوق جهة متخصصة يحكم علاقتها بالصندوق عقد الوكالة أو عقد العمل أو أي عقود مستحدثة والتي تعمل في إطار الأهداف الإستراتيجية والمرجعية الشرعية والقانونية والاستثمارية، وهذا يوجب الرقابة على القرارات الإدارية من مجلس الإدارة ومدير الصندوق؛

✓ توظف الأموال طبقاً لمجموعة من الضوابط والمعايير الإسلامية والفنية في مجال الاستثمار المباشر وغير المباشر وذلك طبقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية ومنها المساهمات في أوراق مالية والمضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة وأي صيغة مستحدثة لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا يوجب عليها الالتزام بالمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛

✓ يحق للمشتركين في الصندوق استرداد قيمة مساهمتهم وفق ضوابط وشروط معينة بما يتناسب مع الاستمرار لمدد مختلفة ويناسب صغار المستثمرين[2].

[1] بن لخضر مسعودة ، عطية حليمة ، بن لخضر مسعودة ، عطية حليمة ، تكييف صناديق الاستثمار الإسلامية ودورها في تفعيل التنمية استنادا الى السوق المالي الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة صندوق صائب للفترة 2003 – الربع الأول من 2016 ، دفاتر البحوث العلمية ، العدد العاشر ، ص 165 .

[2] بن لخضر مسعودة ، عطية حليمة ،مرجع سابق ذكره ، ص 166 .

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للإطار النظري للبنوك الإسلامية يتبين لنا انها حديثة العهد نسبيا بالمقارنة مع البنوك التقليدية، إلا أن الصيرفة الإسلامية لاقت شيوعا كبيرا وطلبا متسارعا خاصة في الآونة الأخيرة، وذلك لما تتميز به البنوك الإسلامية عن غيرها من خصائص في التعامل والمنتجات التي تقدمها للعملاء ، حيث عملت البنوك الإسلامية على تقديم منتجات مصرفية تنفرد بها عن غيرها من البنوك التقليدية من صيغ التمويل الإسلامي والخدمات المصرفية الإسلامية، والتي لاقت إقبالا كبيرا من جميع فئات المجتمع الإسلامي و العالمي ككل، و نظرا للنجاح الذي حققته البنوك الإسلامية وللاختلاف الذي بينها وبين البنوك التقليدية ولعل ابرز ذلك هو الابتعاد عن الربا، أدى كل ذلك إلى رغبت بعض البنوك التقليدية إلى التوجه إلى الصيرفة الإسلامية وتقديم منتجات مصرفية إسلامية جذبا للعملاء.

الفصل الثاني

دراسة حالة تجارب بعض الدول العربية في فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية للتحول للصيرفة الإسلامية

تمهيد

تعتبر النوافذ الإسلامية خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي و بغض النظر عن دوافع و مبررات البنوك التقليدية الراغبة في انشاء و فتح نوافذ إسلامية، الا أنها ساهمت بشكل جيد في الصناعة المالية الإسلامية و بشكل يتناسب مع البنوك التقليدية التي لم تقرر بعد التحول بشكل كامل الى النظام المصرفي الإسلامي، و لديها الرغبة في المحافظة على عملائها و جذب عملاء جدد.

وان التحول يعني به الانتقال من وضع الصيرفة التقليدية المبنية على سعر الفائدة الى الصيرفة الإسلامية القائمة على مقاصد الشريعة الإسلامية و هذا الامر الذي دفع العديد من الدول الى التحول المصرفي سواءا كان تحول كلي او جزئي و هذا ما سندرسه في هذا الفصل .

المبحث الأول: فتح نوافذ إسلامية بالبنوك التقليدية للتحول الجزئي للصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: بنك الأهلي التجاري السعودي

يعتبر بنك الأهلي التجاري أحد البنوك التقليدية العاملة في المملكة العربية السعودية التي قررت تحويل جميع معاملاتها المصرفية التقليدية إلى معاملات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال انتهاج أسلوب التحول الكلي وبتبني مدخل النوافذ الإسلامية.

أولا :تقديم بنك الأهلي التجاري :

يعد بنك الأهلي التجاري أول بنك سعودي النشأة، حيث تأسس وبدأ نشاطه بتاريخ 26 ديسمبر 1956، ويمارس البنك نشاطه كبنك تجاري منذ تاريخ تأسيسه من خلال مركزه الرئيسي بمدينة جدة وفروعه المنتشرة بكل مدن المملكة ومنطقة الخليج والعالم ككل، وحالياً يحتل البنك مكانة ريادية بين المؤسسات المالية مع تجاوز قاعدة عملائه خمسة "5 " مليون عميل[1]، وفي سنة 1999 دخلت الحكومة السعودية ممثلة في صندوق الاستثمارات العامة مساهمة بأغلبية ملكية البنك[2].

وتتمثل أهداف البنك عموماً في تقديم كافة الخدمات المصرفية التقليدية كما يقدم منتجات التمويل الإسلامي، والهدف الرئيسي حالياً التحول إلى المصرفية الاسلامية كلياً باتباع مبدأ التدرج في التطبيق والتحويل منذ أكثر من 25 سنة ولم يتحقق لها ذلك حتى الآن، لكن لم يتبقى الشيء الكثير، ولقد حقق البنك الكثير من الجوائز والأوسمة خلال السنوات الأخيرة نقتصر على ذكر بعضها باختصار شديد كما يلي[3] :

سنة 2014 :تحصل على:

- أفضل 100 بنك على المستوى العالمي؛

[1] بنك الأهلي التجاري،" **التقرير السنوي 2016**" ، ص04.

[2] قمومية سفيان، بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ذكره ،ص 348-359.

[3] الموقع الرسمي لبنك الأهلي التجاري :*https://www.alahli.com* .

- أفضل بنك في الشرق الأوسط ضمن جوائز بانكر ميدل ايست؛
- أفضل بنك إسلامي بالمملكة العربية السعودية، ضمن جوائز ذا بنكر.

سنة 2015 : تحصل على:

- جائزة أفضل بنك إسلامي بالمملكة العربية السعودية، من مجلة" أخبار التمويل الإسلامي"؛
- أفضل بنك في القدرات المصرفية التجارية من مجلة يورو موني المصرفية الخاصة وإدارة الثروات؛
- أفضل بنك لخدمات التمويل الإسلامي للمشاريع بالمملكة العربية السعودية - ضمن جوائز المؤسسات المالية الإسلامية من مجلة جلوبال فاييناس.

سنة 2016 : تحصل على:

- البنك رقم 78 على مستوى العالم(من قائمة 100 بنك)ضمن جوائز مجلة ذا بانكر؛
- ثاني أقوى ميزانية عمومية في الشرق الأوسط - ضمن جوائز ذا آسيا بانكر؛
- أفضل بنك في المملكة العربية السعودية - جوائز يورو موني للتميز[1].

-سنة 2017 : تحصل على:

- أفضل بنك في البطاقات الإسلامية - جوائز ذا بانكر ميدل آيست.
- أفضل بنك في التحول - ذا بانكر ميدل آيست.
- جائزة أول بنك يطبق خدمة" ماستر باس "للتسوق الإلكتروني في السعودية - ماستر كارد.

ثانيا :مراحل التحول إلى الصيرفة الإسلامية ببنك الأهلي التجاري بفتح نوافذ إسلامية

ترجع فكرة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك الأهلي التجاري إلى بداية الثمانينات، إيماناً من أصحاب البنك بمشروعيتها وتحقيقاً لرغبات القطاع العريض من عملاء البنك للتوجه نحو

[1] الموقع الرسمي لبنك الأهلي التجاري :*https://www.alahli.com* .

العمل المصرفي الإسلامي، هذا وقد اعتمد البنك منهج التدرج في التحول نحو المصرفية الإسلامية، وعموماً يمكن تلخيص تجربة البنك في التحول إلى المصرفية الإسلامية في المراحل التالية:

1.**مرحلة فتح نافذة إسلامية" مرحلة إدخال وتأصيل الخدمة** :"تبنت إدارة البنك مبدأ" التدرج "في تطبيق العمل المصرفي الإسلامي تفادياً لأي صعوبات قد تظهر في سياق التحول، كما اعتمد البنك في ذلك إشراف هيئة رقابة شرعية، بالإضافة إلى وضع خطة استراتيجية دقيقة يهتدي بها العاملون في البنك وفروعها [1].

ولقد قام بنك الأهلي بعمل دراسة لتقديم منتجات مصرفية إسلامية في مجال جذب وتشغيل الأموال، ولم تلق هذه الدراسة صدى عند التطبيق وكان هذا في بداية الثمانينات، ولقد قام البنك مرة أخرى في منتصف الثمانينات محاولات مبكرة لإدخال العمل المصرفي الإسلامي ضمن أنشطة البنك، وتم الاستعانة بخبير أجنبي وممارس عربي لهذا الغرض، وقد تم تصميم عدد من نماذج وأدلة العمل، ولم تلق المجهودات المقدمة القناعة من الإدارة العامة ولم تدخل حيز التطبيق[2] ،وفي ذلك الوقت أيضا طرحت أيضاً فكرة البدء بفرع واحد يقدم المعاملات الإسلامية وتشارك في رأس ماله كل البنوك في المملكة العربية السعودية على أن يكون معمل تجارب ومركز للعمل المصرفي الإسلامي لكل البنوك في المملكة العربية السعودية، إلا أن الفكرة لم تلق قبولاً من بعض البنوك الأخرى، وماتت الفكرة كسابقتها، ومنذ ذلك الحين أخذ البنك على عاتقه مهمة البدء في إدخال العمل المصرفي الإسلامي كجزء من استراتيجية العمل فيه[3] .

[1] معارفي فريدة ، مرجع سابق ذكره ، ص 68.

[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى ، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم الإقتصاد الإسلامي،جامعة مصر الدولية ،2006 ،ص 58.

[3] سعيد بن سعد المرطان،"ضوابط تقديم الخدمات المصرفية السلامية في البنوك التقليدية - تجربة بنك الأهلي التجاري السعودي، منتدى الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الأول، ماي 1999، ص 13.

وفي سنة 1987 تم إنشاء أول نافذة إسلامية ببنك الأهلي تقدَّم من خلالها المنتجات الإسلامية في شكل صندوق استثماري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسمي" بصندوق المتاجرة العالمية في السلع "ويقوم على المتاجرة بالسلع بصيغة المرابحة في الصفقات الدولية قصيرة الأجل، وذات النوعية الممتازة ما عدا الذهب والفضة والعملات.

2-مرحلة فتح فروع إسلامية"1990-2004"التوسع في العمل المصرفي الإسلامي :بعد فتح أول نافذة إسلامية سنة 1987 تقتصر على تجارة السلع وفق صيغ المرابحة، كانت البداية محتشمة، والثقة لا تزال تبعث في العملاء الشك نتيجة عدم وضوح الصورة لهم كيف تعمل هذه النافذة وما هي مواردها، فقام البنك بتوسعة النافذة الإسلامية وإنشاء أول فرع إسلامي تابع له وهو فرع" شارع حائل بجدة"، بقرض شخص من المدير العام للبنك آنذاك[1]، وقد أدى النجاح الذي حققه الفرع قناعة لدى إدارة البنك بضرورة إنشاء إدارة مستقلة يسند إليها تنمية وتطوير العمل المصرفي الإسلامي.

في سنة 1992 : تم إنشاء إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية لتشرف بدورها على إنشاء وتحويل الفروع إلى العمل المصرفي الإسلامي، وأسند إليها تحويل 26 فرع كمرحلة أولى، وتم منحها الاستقلال المالي والإداري عن بقية إدارات وفروع البنك [2].

في سنة 1993-1996 قامت إدارة البنك بدراسة السوق أكثر فأكثر للتعرف على احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية الإسلامية، وكذا حجم ونوعية المنافسين في السوق، ومن تلك الدراسات، دراسة لسنة1995 الموجهة لشرائح مختلفة من الأفراد كعينة عشوائية في المملكة للتعرف على مدى الوعي بالمصرفية الإسلامية، فكانت نتائج الدراسة كما يلي :

- نسبة 90 % لهم الوعي بوجود البنوك الإسلامية؛
- وتم تصنيف الأفراد الراغبين في العمل المصرفي الإسلامي إلى 5 شرائح[1].

[1] المرجع نفسه ، ص 13-14 .

[2] مصطفى ابراهيم محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره ، ص 61 .

في سنة 1996 : تم تعيين هيئة للرقابة الشرعية تظم ثلاثة علماء من فقهاء الشريعة والاقتصاد الإسلامي.

في سنة 1997 : مع نجاح الخدمات المصرفية الإسلامية المقدمة في بنك الأهلي والتزام الإدارة بالأحكام الشرعية المختلفة تم تشكيل" لجنة العمل المصرفي الإسلامي "لوضع الخطط الاستراتيجية للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية[2].

في سنة 1999 : تم تعيين مراقب شرعي ليشرف على أداء إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية وعلى الفروع المحلولة للتأكد من التزامها بقرارات الهيئة الشرعية، وتم تكوين وحدة للرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي تعمل تحت إشراف المراقب الشرعي [3].

نهاية سنة 2002 : وصل عدد الفروع المحولة إلى 72 فرعاً وذلك بتحويل كل فروع مناطق القصيم ومكة المكرمة والمدينة المنورة للعمل المصرفي الإسلامي، كما تم السماح للفروع التقليدية بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية من خلال نوافذ إسلامية، بعد الحصول على الموافقة من الهيئة الشرعية.

نهاية 2004 : وصل عدد الفروع المحولة إلى المصرفية الإسلامية 111 فرعاً من عدد الفروع الإجمالية التي وصلت إلى 248 فرعاً.

3-مرحلة التحول الكلي للصيرفة الإسلامية"

كانت هذه المرحلة ما بين سنة 2005 الى غاية سنة 2009 و يمكن يمكن تلخيص هذه المرحلة في النقاط التالية:

---

[1] معارفي فريدة ، مرجع سابق ذكره ، ص125.

[2] المرجع نفسه ، ص127.

[3] موسى آدم ،المراقب الشرعي لبنك الأهلي التجاري، مجلة آفاق الأهلي، بنك الأهلي التجاري، العدد 54 ، ص 70-71 .

نهاية سنة 2005 : اتخذ البنك الأهلي التجاري قراراً بأن يكون آخر موعد للتخلي عن الخدمات التقليدية لتصبح مطابقة كلياً لقواعد الشريعة الإسلامية، وتم دمج إدارة المصرفية الإسلامية مع إدارة تمويل الأفراد(تقليدية)، وبلغ عدد الفروع المحلولة 161 فرعاً بنسبة 65 % من إجمالي فروع البنك.

سنة 2006 : أعلن بنك الأهلي التجاري عن استكمال تحويل جميع فروعه إلى العمل المصرفي الإسلامي.

سنة 2007 : أنشأ البنك" مجموعة تطوير العمل المصرفي الإسلامي "للتأكد من الالتزام بالضوابط الشرعية الصادرة عن الهيئة الشرعية، وتطوير المنتجات المصرفية الإسلامية، وإعداد البحوث والدراسات وإقامة المؤتمرات والندوات التي تخدم الهدف الأساسي للبنك[1] .

سنة 2009 : أعلنت دائرة البنك التحول التام إلى العمل المصرفي الإسلامي في جميع فروعها.

سنة 2011:اعتبر بنك الأهلي التجاري أفضل بنك إسلامي أين فاز بجائزة التميز نتيجة تحويل كافة عمليات فروع البنك للعمل وفق الضوابط الشرعية الإسلامية.

وباعتبار أن البنك الأهلي التجاري يقوم بالتوسع كل عام على غرار ما قام به البنك سنة 2008حيث قام بالاستحواذ على 60 %من أصول البنك التركي Turkiye Finans Katilim " Bankasi "الرائد في مجال التمويل الإسلامي، وبنوك تجارية أخرى، فإنه يعمل في كل مرة على تجديد خططه لتحويل جميع أعماله سواءً على مستوى الفروع أو الشركات أو الأجهزة التابعة له، حيث تم تحويل الفروع التقليدية إلى المصرفية الإسلامية بنسبة 100 %ويبقى بعض الشركات والأجهزة التابعة للبنك، لكن يعمل البنك وبالأخص المجموعة الشرعية على مستواها بمتابعة التدرج في التطبيق وتحويل كل البنك وملحقاته إلى المصرفية الإسلامية[2].

[1]معارفي فريدة مرجع سابق ذكره ، ص128.

[2]قمومية سفيان، بلعزوز بن علي ، تجربة بنك" المشرق الإماراتي "في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية أ /قسم العلوم الإقتصادية و القانونية العدد - 18 جوان2017 ، ص 351-352.

المطلب الثاني: بنك المشرق الاماراتي

عملت العديد من البنوك التجارية في الإمارات العربية المتحدة على التحول للصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ تقدم الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن بين هذه البنوك بنك المشرق الإماراتي الذي قام بفتح نوافذ مصرفية إسلامية .وسيتم التطرق لهذه التجربة من خلال هذا المطلب وذلك بتقديم عام للبنك ثم التعرف على مراحل التحول .

أولا ، تقديم بنك المشرق الاماراتي :

يعد بنك المشرق أحد أبرز المؤسسات المالية الوطنية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة . أسسته مجموعة الغرير عام 1967 في إمارة دبي .1 وقد بدأ بنك المشرق نشاطه في ماي 1967 برأسمال قدر ب6.7 مليون درهم إماراتي 2 .ليصبح أكبر بنوك القطاع الخاص في الإمارات، ومع أكثر من 50 عاماً من الخبرة في قطاع الخدمات المصرفية والمالية، يحظى بنك المشرق اليوم بمكانة مرموقة ويعتبر أحد البنوك الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والأفراد .ويمتلك بنك المشرق العديد من الشركات التابعة حيث يقدم كل منها احتياجات محددة لكل عميل، وتتمثل شركات مجموعة المشرق كالتالي[1] :

- المشرق الإسلامي وهي الذراع المصرفية الإسلامية لبنك المشرق؛
- المشرق للأوراق المالية وهي ممثل بنك المشرق في سوق الأوراق المالية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة؛
- المشرق كابيتال والتي تقدم حلول استثمارية شاملة؛
- شروق كومورديتيز تريدنج وهي مملوكة بالكامل لبنك المشرق وتأسست في مركز دبي كومورديتيز المتعدد؛

[1] بن السيلت نصيرة ،مرجع سابق ذكره ، ص 129-130 .

ثانيا : مراحل تقديم بنك المشرق الإماراتي

مرت عملية فتح نوافذ مصرفية إسلامية ببنك المشرق الإماراتي بعدة مراحل، يمكن ذكرها كالتالي:

1-مرحلة دخول مجال الصيرفة الإسلامية سنة2006

شكل الدخول إلى قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كمجال مستقل للأعمال جزءا من إستراتيجية بنك المشرق منذ عدة سنوات .وقد تمكن البنك خلال سنة 2006 من تجسيد طموحاته من خلال إطلاق قسم منفصل للأعمال المصرفية الإسلامية، حيث اعتمد البنك إستراتيجية ثنائية المحاور شملت تأسيس شركة منفصلة برأسمال مدفوع 500 مليون درهم، وهي شركة البدر للتمويل الإسلامي والحائزة على ترخيص من قبل البنك المركزي الإماراتي، إلى جانب إطلاق منتجات مصرفية إسلامية تحمل اسم العلامة التجارية (البدر) من خلال نافذة مالية منفصلة ضمن بنك المشرق .وقد أطلقت كلتا المبادرتين خلال عام 2006 ، وافتتحت شركة البدر للتمويل الإسلامي فرعها الأول في شهر ديسمبر [1] .

وقد حرص البنك على أن تكون الميزانية العمومية للتمويل الإسلامي والإيرادات والمصاريف منفصلة بشكل كامل عن تلك الخاصة بالخدمات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى وجود مجلس شرعي يعمل على اعتماد مختلف المنتجات والخدمات الإسلامية، وكذا الإشراف على ضمان توافق جميع السياسات والإجراءات مع الشريعة الإسلامية .حيث تمكن بنك المشرق الإماراتي خلال السنة الأولى للأعمال المصرفية الإسلامية من بناء موجودات تصل قيمتها الإجمالية إلى 827 مليون درهم تقابلها مطلوبات بقيمة 750 مليون درهم .

[1] التقرير السنوي لبنك المشرق لسنة 2008 ، ص10

2- مرحلة نمو وتطور الأعمال المصرفية الإسلامية ببنك المشرق:

استمر بنك المشرق في تقديم المنتجات الإسلامية عبر" بدر الإسلامي "لتحقيق هدفين مؤسسين تمثلا في فتح أسواق جديدة وتوفير خيار إسلامي لزبائن المشرق، حيث ضاعف البنك قاعدة زبائنه في قطاع الخدمات المصرفية الاستهلاكية أكثر من ثلاث مرات عام 2008 ، وكان أكثر من 70 % منهم من العملاء الجدد في مجموعة المشرق [1].وجاءت 15 % من عائدات الخدمات المصرفية المؤسسية من عملاء المشرق ممن اختاروا الحلول الإسلامية .وقد فاز البنك بحق إصدار أول صكوك استشارية بقيمة 1.1 مليار درهم إماراتي، كما استحوذ على حصة 30 % من أسواق دبي في مجال الحسابات الوقفية [2].

تلبية للطلب المتزايد على الأدوات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، قام بنك المشرق في سنة2009 بإطلاق صندوق بدر الإسلامي للدخل في شركة بدر الإسلامي (وحدة الخدمات المصرفية الإسلامية في بنك المشرق)، ويعتبر الصندوق الجديد واحداً من أول صناديق الدخل الثابت الإسلامية على المستوى الإقليمي، وتتم كافة استثمارات هذا الصندوق بموافقة هيئة الرقابة الشرعية لبدر الإسلامي، وهدف الصندوق تحقيق عوائد طويلة المدى[3] .

3-مرحلة فتح نافذة مصرفية إسلامية:

في بداية الربع الثاني من سنة 2010 بعد النجاح الذي حققه بدر إسلامي "وبعد التزايد المستمر في الطلب على المنتجات والخدمات الإسلامية، قررت إدارة مصرف المشرق التحول للعمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية، وذلك عن طريق إنشاء قسم أو إدارة

[1] التقرير السنوي لبنك المشرق لسنة 2008 ، ص10 .

[2] التقرير السنوي لبنك المشرق لسنة 2008 ، ص10 .

[3] بن السيلت نصيرة ،مرجع سابق ذكره ، ص 131 .

خاصة بتقديم الخدمات والمنتجان المصرفية الإسلامية عبر 58 من فروعها التقليدية تعمل بشكل مستقل عن المصرف الرئيسي وتخضع لرقابة هيئة شرعية وذلك تحت اسم" المشرق الإسلامي"[1]

حيث قام البنك قبل افتتاح النافذة الإسلامية باختيار مجموعة من الموظفين وإخضاعهم لبرامج تدريبية عالية المستوى بمجال الخدمات المصرفية الإسلامية تؤهلهم للارتقاء بخدمة العملاء إلى أفضل المستويات؛ كما قام البنك بإنشاء هيئة رقابة شرعية والتعاون مع مدققين خارجيين لضمان امتثال كافة المعاملات المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث : تجربة البنوك الجزائرية في التحول الجزئي

قامت بعض المصارف التقليدية في الجزائر بتبني العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية تابعة لها، تعمل على تقديم جملة من الخدمات والتمويلات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل:

بنك الإسكان للتجارة والتمويل(الجزائر)هو شركة مساهمة تابعة لمصرف الإسكان للتجارة والتمويل الأردني، تم تأسيسه في أكتوبر 2003 بعد الحصول على موافقة مجلس النقد والقرض، ويطمح هذا المصرف منذ تأسيسه إلى اكتساب ثقة العملاء من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية حديثة بما يتماشى مع احتياجاتهم وتوقعاتهم .

وتم إنشاء النافذة الإسلامية في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في مارس 2015 ، بناء على قرار اتخذه مجلس إدارة المصرف وتنفيذا لطلب مجموعة من العملاء، وتعتبر النافذة وحدة مستقلة ومتخصصة بتقديم خدمات ومنتجات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية متواجدة على مستوى المديرية العامة للمصرف، ومدرجة ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف باعتباره ا أحد أهم إداراته الموجودة باسم" إدارة الخدمات الإسلامية. "

[1]قمومية سفيان ، .بلعزوز بن علي، مرجع سابق ذكره ،ص 63.

ثانيا: النافذة الإسلامية في بنك ترست :بنك ترست الجزائر[1]:

هو أحد البنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر، تأسس في 10 سبتمبر 2002 في شكل شركة مساهمة (ASP) برأسمال قدره 750 مليون دينار، وقد قام برفع رأسماله في فيفري 2013 إلى 13 مليار دينار، ويقوم البنك بتقديم مجموعة من الخدمات التمويلية لعملائه الأفراد والمؤسسات، بالإضافة لذلك قام هذا البنك بفتح نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بغية الحفاظ على عملائه الحريصين على الوزاع الديني، وتستخدم النافذة صيغة المرابحة، إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء .

ثالثا: النافذة الإسلامية في بنك الخليج:

تم تأسيس بنك الخليج الجزائر (AGB)في 15 ديسمبر 2003 ، من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق(بنك برقان الكويتي، وبنك الكويت الأردن، وبنك تونس الدولي)، والعائدة الى مجموعة شركة مشاريع الكويت(KIPCO)، أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويقدم البنك حلولا للتمويل التقليدي بالإضافة لخدما ت مصرفية إسلامية، من خلا ل فتح نافذة للمعاملات الإسلامية لتلبية احتياجات الأفرا د والمؤسسات التمويلية[2] .

المبحث الثاني: نماذج التحول الكلي للبنوك التقليدية الى البنوك الإسلامية

المطلب الأول: بنك الكويت

صدر القانون رقم 30 لسنة 2003من البنك المركزي الكويتي بشأن تنظيم أعمال المصارف الإسلامية وتنظيم عملية تحول البنوك التقليدية الى المصرفية الإسلامية، فقد أكد المدير التنفيذي لقطاع الرقابة فى بنك الكويت المركزي على أن الأسلوب الأمثل هو تأسيس مصارف إسلامية جديدة

[1] سياخن مريم ، مرجع سابق ذكره ص 123 .

[2] المرجع نفسه ، ص 123-124 .

أو أن يتبنى البنك التقليدى الراغب فى التحول للمصرفية الاسلامية مبدأ التحول الكلى وفق خطة زمنية معلنة ، حيث يرفض البنك المركزى الكويتى فكرة الإزدواجية فى التعامل داخل البنك الواحد سواء فى شكل فروع إسلامية أو نوافذ أو منتجات إسلامية ، مع إستمرار البنك بالعمل بالنظام التقليدى.

وقد إشترط القانون الكويتي على البنوك التقليدية التى ترغب فى التحول للعمل المصرفى الإسلامى أن تعتمد مبدأ التحول الكامل وليس الجزئى ، ومن أهم هذه الشروط مايلى:

1-إعداد دراسة جدوى تفصح عن جدوى التحول يقرها البنك المركزى.

2- إعداد خطة التحول وتشكيل فريق عمل لها.

3- إعداد حملة إعلامية مدروسة لتهيئة العملاء لهذا التحول.

4-تعيين هيئة مستقلة للرقابة الشرعية.

5- تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك المحول.

وقد بدأ البنك العقارى الكويتى فى تنفيذ خطة التحول الكلى للعمل المصرفى الإسلامى فى ضوء التعديل الذى أدخله البنك المركزى الكويتي على القانون بشأن تأسيس بنوك إسلامية أو التحول الكامل للمصرفية الإسلامية، وحدد موعدا غايته نهاية 2005م لتصفية المعاملات القائمة غير المتوافقة مع أحكام الشريعة.

كما يوجد عدد 42شركة تمويل وإستثمار خاضعة لرقابة البنك المركزى الكويتى تم تحويل 13 منها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية فى ضوء القانون الجديد[1].

[1]البنك المركزى الكويتى، الاحصائية النقدية الشهرية ،اكتوبر 2004 م ، المجلد 25 ، العدد 10 ، ص 35.

المطلب الثاني: بنك الشارقة الإسلامي

شهدت دولة الإمارات زيادة في عدد البنوك الإسلامية وهذا ما جعل البنوك الإسلامية تتفوق على البنوك التقليدية تحدد طريقها وسط زحم البنوك التقليدية، وبنك الشارقة الإماراتي هو أول بنك في العالم يتحول إلى بنك إسلامي.

الفرع الأول :نبذة عن بنك الشارقة الإسلامي

تم تأسيس بنك الشارقة الإسلامي عام 1975 لتقديم الخدمات البنكية التجارية للشركات والأفراد وذلك بموجب مرسوم أميري صدر عن صاحب السمو الدكتور الشيخ سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارة الشارقة، لقد تم إنشاء البنك آنذاك تحت اسم" بنك الشارقة الوطني" وظل يمارس الأعمال البنكية التقليدية حتى نقطة التحول عام 2002عندما أصبح أول بنك في العالم يتحول إلى بنك إسلامي.

لقد كان لخطوة التحول من النظام البنكي التقليدي إلى النظام البنكي الإسلامي أثرا إيجابيً كبير اً في نمو البنك وتعد منعطفاً هامً في مسيرته، فالأمر لم يقتصر على هيكلة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك لعملائه وحسب بل تم تحويل القواعد المحاسبية ونظم المعلومات لتتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، نال بنك الشارقة الإسلامي العديد من الجوائز تتمثل في[1]:

- شهادة تأكيد الجودة ضمن أفضل التقييمات على المستوى العالمي؛
- جمعية المدققين الداخليين – فرع الولايات المتحدة الأمريكية2014 ؛
- أفضل بيت لهيكلة الصكوك2013 ؛
- جائزة الشيخ خليفة للامتياز 2012 ؛

[1] عفاف حروزي.، ثيزيري مخلوفي. ،الخدمات المالية الإسلامية كآلية لتحول البنوك التقليدية إلىبنوك إسلامية – دراسة تجارب دول عربية ،- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد البشير الابراهيمي ،2019/2018 ،ص 66.

- جائزة أفضل مركز "خدمة العملاء" في الشرق الأوسط2012 ؛
- جائزة فوربس لأقوى الرؤساء التنفيذيين في الأسواق المالية2012 ؛
- جائزة "أفضل مساهمة لبنك إسلامي" في منطقة البحر المتوسط2012 ؛

والعديد من الجوائز المختلفة والتي تمثل لنا نقطة انطلاقة ودافع للمضي قدماً في رحلة التميز لتكون أسرة البنك بكل أفرادها الأولي في سباق النجاح[1].

الفرع الثاني :خطوات تحول بنك الشارقة

يعتبر بنك الشارقة أول تجربة في الخليج لتحول بنك تقليدي إلى بنك إسلامي حيث ظهرت معالم خطة تحول البنك على الوجه التالي [2]:

- التعرف على الإرادة السياسية واستصدار الموافقات الأولية اللازمة من السلطات المختصة مثل البنك الإسلامي؛
- معالجة حقوق المساهمين التي تكونت من الفرق بين الفوائد المدينة والفوائد الدائنة التي قبضها البنك قبل التحول؛
- معالجة القروض بالفائدة التي منحها البنك لعملائه قبل تاريخ التحول وإعداد العقود اللازمة لتسويتها؛
- معالجة الودائع بالفائدة التي منحها البنك لعملائه قبل تاريخ التحول وإعداد العقود اللازمة لتسويتها؛
- تدريب العاملين في البنك على أعمال الصيرفة الإسلامية؛
- إعداد المعايير والقيود المحاسبية وتحديث نظام الحاسب الآلي؛

[1] المرجع نفسه ، نفس الصفحة

[2] عجيل جاسم النشمي، تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية -المبادئ والضوابط والإجراءات-، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية"،قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية الإسلامية، 14-15 افريل 2015.

- إعداد نماذج صيغ الاستثمار وعقود التمويل الشرعية وتكوين هيئة الرقابة الشرعية؛
- تحديد الجدول الزمني اللازم لتنفيذ التحول[1].

المطلب الثالث :بنك الجزيرة السعودي

يعتبر بنك الجزيرة من البنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية تحت سلطة مؤسسة النقد السعودي، حيث يعد من البنوك الرائدة في المجال المالي والمصرفي على الصعيد المحلي والعالمي، وهو البنك الذي قرر بعد تجربة طويلة من الممارسة المصرفية التقليدية التخلي عنها والتحول كليا إلى العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية الذي يراعي معتقدات المجتمع السعودي بما يضمن شرعية معاملاته المالية مع البنك.

أولا :نبذة عن بنك الجزيرة

تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم/ 46 م الصادر بتاريخ 12 جمادى الثانية 1395 هـ الموافق لتاريخ 21 جوان 1975 م، وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 16 شوال 1396 هـ الموافق لتاريخ 9 أكتوبر 1976م بعد أن إستحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية.

في العام 1992 بدأ البنك عملية إعادة الهيكلة مع زيادتين متتاليتين في رأس المال في كل من عام 1992 و 1993 وجاءت حصريا من المساهمين السعوديين مما أدى إلى تقليص ملكية بنك باكستان الوطني بشكل كبير فبنك الجزيرة هو إستمرار للفروع السابقة لبنك باكستان الوطني بالمملكة بعد قرار الحكومة بسعودة البنوك المحلية حيث بلغت نسبة الملكية للقطاع الخاص السعودي 94.2 %سنة 2009 ، في حين بلغت حصة الشريك الأجنبي (بنك باكستان) 5.8%، و قد بلغ رأسماله المدفوع 750 مليون ريال كما بلغ عدد العاملين به 766 موظف في نهاية عام2004 [2]

[1] المرجع نفسه ،نفس الصفحة .

[2]الموقع الرسمي لبنك الجزيرة السعودي.

يهدف البنك إلى تقديم كافة أنواع الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي يتم الموافقة والإشراف عليها من قبل هيئة رقابة شرعية مستقلة تم تأسيسها من قبل البنك[1].

ثانيا:الخطوات العملية لبنك الجزيرة في التحول نحو الصيرفة الإسلامية

قام بنك الجزيرة في سبيل تبني الصيرفة الإسلامية والتخلي عن المصرفية التقليدية بإعداد خطة عملية لتجسيد عملية التحول في إطار زمني مدته 6 سنوات، وقد تم ذلك من خلال تقسيمها على عدة مراحل نوجزها على النحو التالي[2]:

في سنة 1998 إتخذ مجلس إدارة البنك قرارا إستراتيجيا بتحويله من بنك تقليدي إلى بنك تتوافق جميع أعماله مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد جاء هذا القرار بناء على قناعة ورغبة مجلس الإدارة بجدوى التحول نحو الصيرفة الإسلامية نتيجة الإقبال المتزايد لقطاع عريض من عملاء الجهاز المصرفي السعودي على التعامل بالمنتجات المصرفية الإسلامية.

في عام 1999 تم إنشاء مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك أسندت إليها مهمة الإشراف على عملية تحول بنك الجزيرة نحو الصيرفة الإسلامية، حيث تقوم المجموعة عبر الإدارات المختلفة للبنك وبالتعاون معها بتحويل عمليات البنك التقليدية تدريجيا إلى عمليات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك تحت إشراف و مراقبة دقيقة من الهيئة الشرعية للبنك، بحيث قام البنك بتأسيس إدارة شرعية ضمن هيكله التنظيمي مع تأسيس هيئة شرعية تتألف من عدد من الشيوخ و علماء الشريعة والإقتصاد من ذوي الخبرة و التخصص، حيث أوكلت لها مهمة دراسة ما يعرض عليها من منتجات إسلامية يعتزم البنك تقديمها ومن ثم إقرارها أو تعديلها أو رفضها، كما أنها تقوم

[1] محمد أمين بوعبدالله ، التحول نحو الصيرفة الإسلامية كآلية لتحسين الأداء المالي للبن وك التقليدية –دراسة تجربة بنك الجزيرة السعودي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد، 13 العدد 01،ص 55–56.

[2] مريم شطيبي محمود ، إستراتيجية تميز بنك الجزيرة السعودي في مجال الصيرفة الإسلامية، مجلة جامعة- الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 02 ،2015 ، ص 299.

بالمراجعة الدورية لجميع أعمال البنك لتقييم مدى صحة التنفيذ و تطابقها مع قراراتها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى مراقب شرعي يمثل حلقة الوصل بين الإدارات التنفيذية والهيئة الشرعية[1].

بتاريخ 2003/12/16 تم صدور شهادة من إدارة المراجعة والتدقيق الداخلي بالبنك تؤكد فيها تحويل جميع الفروع إلى فروع تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية فقط.

بتاريخ 2003/12/18 وجه مساعد المدير العام ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية الإسلامية خطابا إلى جميع فروع البنك يلزمهم فيه بالتحول التام إلى الصيرفة الإسلامية والإمتناع عن تقديم أي خدمات أو منتجات لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

بتاريخ 2003/12/24 قامت هيئة الرقابة الشرعية بتوجيه الدعوة إلى جميع فروع البنك لإلتزام التام بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، والإمتناع عن تقديم ما عداها من منتجات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما طالبت إدارة البنك بذل الجهد لإستكمال عملية التحول في خزينة البنك وباقي الإدارات بالمركز الرئيسي.

بتاريخ 01/20 /2007 إجتمعت الهيئة الشرعية لبنك الجزيرة لإعلان عن إكتمال عملية التحول للصيرفة الإسلامية بعد تأكدها من إستكمال كافة الترتيبات المتعلقة بتطبيق خطة التحول المعتمدة من قبلها[2]

ثالثا :قراءة في الأداء المالي لبنك الجزيرة بعد التحول للصيرفة الإسلامية

1-التطور في عمليات التمويل ببنك الجزيرة:

[1] محمد أمين بوعبدالله ،مرجع سابق ذكره ، ص 56-57

[2] محمد أمين بوعبدالله ،مرجع سابق ذكره ، ص 56-57 .

الجدول رقم 01 يوضح التطور في عمليات التمويل ببنك الجزيرة من خلال تحوله الى الصيرفة الإسلامية

(القيمة بالمليون ريال)

السنة	صافي عمليات التمويل(مليون ريال)	نسبة نمو عمليات التمويل (%)
2004	5187	11.3
2005	6911	33.2
2006	6271	(9.3)
2007	9879	57.5
2008	15133	53.2
2009	15504	2.4
2010	18704	20.6
2011	23307	24.6
2012	29898	28.3
2013	34995	17.04
2014	41245	17.8
2015	41863	1.5
2016	43099	2.9
2017	39790	(7.6)

التقارير السنوية لبنك الجزيرة (2004-2017)[1]

نلاحظ من خلال الجدول السابق نمو عمليات التمويل لدى بنك الجزيرة بمعدلات متفاوتة خلال الفترة محل الدراسة، حيث سجل البنك سنة 2004معدل نمو قدر بحوالي 11.3 % مقارنة بالسنة السابقة حيث تعتبر سنة 2004 إمتدادا لتطبيق القرار الإلزامي الصادر عن هيئة الرقابة الشرعية و التي ألزمت من خلاله جميع فروع البنك بالإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في تقديم

[1] التقارير السنوية لبنك الجزيرة (2004-2017)

الخدمات المصرفية مع التخلي النهائي عن نظيرتها التقليدية ليواصل البنك تحقيق معدل نمو آخر سنة 2005 قدر بحوالي 33.2% وهو ما يعكس نجاح البنك في تجسيد خطته خلال السنتين السابقتين في التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع المحافظة على ثقة عملائه و العمل على تعزيز العلاقة بين الطرفين، وعلى الرغم من إنخفاض صافي عمليات التمويل لسنة 2006 بمعدل 9.3 % إلا أن إدارة بنك الجزيرة تداركت الوضع خلال السنوات الموالية إنطلاقا من سنة 2007 و التي تعتبر سنة الإعلان عن التحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية، حيث إستطاع البنك بلوغ معدل نمو في عمليات التمويل فاق 57 % نهاية 2007 ، ثم 53.2 % سنة 2008 ، ليواصل خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى غاية 2016 في تحقيق معدلات نمو تراوحت ما بين 1.5 % و 28.3% ، وهذا ما يندرج ضمن إستراتيجية التميز المنتهجة من قبل إدارة بنك الجزيرة في سبيل إحلال المعاملات المصرفية الإسلامية محل نظيرتها التقليدية. كما شهدت الودائع ببنك الجزيرة نموا ملحوظا بعد قرار التحول نحو الصيرفة الإسلامية مقارنة بالفترات السابقة والجدول الموالي يوضح التطور في ودائع العملاء ببنك الجزيرة[1].

[1] محمد أمين بوعبدالله ،مرجع سابق ذكره ، ص 57-58

2-التطور في ودائع عملاء بنك الجزيرة

الجدول رقم 02: التطور في ودائع عملاء بنك الجزيرة

السنة	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع أخرى	إجمالي الودائع	نسبة نموالودائع(%)
2004	2525	5460	157	8142	8.1
2005	4898	5658	260	10816	32.8
2006	6394	4335	188	10917	0.9
2007	5544	9498	605	15647	43.3
2008	5322	15402	176	20900	33.6
2009	6053	15533	557	22143	6
2010	7522	19233	590	27345	23.5
2011	10053	20640	466	31159	13.9
2012	16697	23135	843	40675	30.5
2013	19158	27432	1491	48083	18.2
2014	26436	27129	1002	54569	13.5
2015	24945	23495	1232	49674	8.9
2016	25522	25197	913.71	51603	30.8
2017	24990	24172	1115	50378	2.3

المصدر :التقارير السنوية لبنك الجزيرة (2004-2017)[1]

[1]التقارير السنوية لبنك الجزيرة (2004-2017)

إنطلاقا من سنة 2004 والتي تعتبر السنة الموالية لقرار هيئة الرقابة الشرعية لبنك الجزيرة بإلزام جميع الفروع بالتخلي عن تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، وتبني خدمات ومنتجات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، سجل البنك معدل نمو في الودائع قدر بأكثر من 8 % مقارنة بالسنة السابقة بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 8142 مليون ريال، لتتواصل الزيادة في حجم الودائع عبر السنوات اللاحقة إلى غاية بلوغ 54569 مليون ريال سنة 2014 مع تسجيل أعلى نسبة نمو للودائع سنة 2007 ، والتي تعتبر تاريخ الإقرار بالتحول الكامل نحو الصيرفة الإسلامية من قبل هيئة الرقابة الشرعية بعد جملة من الإجراءات المتبعة في سبيل إحلال منتجات الصيرفة الإسلامية محل نظيرتها التقليدية، وذلك وفق الخطة المتفق عليها لحظة إتخاذ قرار التحول نحو الصيرفة الإسلامية .

كما يظهر الجدول رقم 02 تطور مختلف ودائع عملاء بنك الجزيرة خلال الفترة الممتدة من سنة2004إلى غاية 2017 حيث نلاحظ الإرتفاع المستمر في إجمالي الودائع بمعدلات نمو متفاوتة تتراوح ما بين 0.9 % و 43.3 % ، وهو ما يدل على نجاح البنك في المحافظة على عملائه وكسب ثقتهم بعد تحوله لبنك إسلامي، كما تشير الأرقام الموضحة في الجدول أن الودائع الآجلة تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة، إذ نلاحظ النمو السريع في الودائع الآجلة مقارنة بباقي الودائع بعد التحول نحو الصيرفة الإسلامية نهاية 2003، حيث قفزت من 5460 مليون ريال سنة 2004 إلى 15402 مليون ريال في نهاية السنة الموالية لسنة الإعلان عن التحول الكامل للبنك، مع مواصلتها لإرتفاع خلال الفترة ما بعد التحول لتصل إلى حدود 27432 ملبون ريال سنة 2013 ، مع الحفاظ على مستويات مقبولة من حجم الودائع الآجلة تراوحت مابين23495–27129 مليون ريال خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة[1] 2017.

[1] محمد أمين بوعبدالله ،مرجع سابق ذكره ، ص 58.

المبحث الثالث: اثار ومشكلات التحول من البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: اثار التوجه الى العمل المصرفي

ان تجربة البنوك التقليدية للتوجه الى منتجات تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية أدت الى بروز العديد من النتائج في مختلف المجالات و نلخص أهمها في النقاط التالية[1] :

أولا :آثار إقتصادية

:تبرز أهمها فيمايلي:

– ساهمت هذه الظاهرة في إذكاء روح المنافسة مع البنوك الإسلامية الأمر الذي انعكس بالإيجاب على تخفيض تكاليف التمويل الإسلامي على طالبي التمويل، وكذا فتح قنوات الادخارية لأصحاب فوائض المالية، وفي ذلك كسر لنوع من الاحتكار؛

– الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بينا لنظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الربوي بحيث يتوسع الأول على حساب الثاني إذاأحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة[2]؛

ثانيا :الآثار القانونية : تتمثل في

– لفت إنتباه السلطات النقدية إلى ضرورة التجاوب مع طلبات البنوك التقليدية التي ترغب في إدخال العمل المصرفي الإسلامي ضمن أعمالها ،فقد سارع العديد من الدول إلى سن قوانين تنظم عمل البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية التي ترغب في التوجه للصيرفة الإسلامية؛

[1] خيرة الأعرج ، بن تواتي خديجة ، آفاق تطوير العمل المصرفي في ظل الشريعة الإسلامية ،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة ابن خلدون تيارت،2022/2021،ص ص 71–72.

[2] برش عبد القادر، حم ووحيد، تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية، الحظوظ وإمكانية النجاح، مداخلة في ملتقى أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة 05–06 ماي 2009، ص 44.

– تطور البيئة القانونية للنشاط المصرفي الإسلامي، وإيجاد الإطار القانوني الملائم للتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، فضلا عن العلاقة بين النوافذ أو الفروع مع البنوك التقليدية.

ثالثا :الآثار العلمية والفكرية:تنحصر في النقاط التالية :

– انتعاش الحركة الفكرية في مجال الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات ،ووسعت هذه الظاهرة من دور الهيئة الشرعية ،وساهمت في ابتكار العديد من المنتجات المصرفية التي لم تكن معروفة أو مطبقة من قبل البنوك الإسلامية؛

– يعد إقدام البنوك التقليدية على فتح فروع إسلامية متخصصة أو تقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إنما هو اعتراف عملي منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي ؛

– نمو وتوسع في تطوير البنية المؤسساتية الداعمة للمالية الإسلامية، وتوفير التناغم بين المنهج النظري والاحتياجات العلمية؛[1]

المطلب الثاني: المعوقات وأهم التحديات التي تواجه البنوك التقليدية اثناء التحول للعمل المصرفي

الفرع الأول : المعوقات و التي تواجه البنوك التقليدية اثناء التحول للعمل المصرفي

يواجه البنك التقليدي في رغبته إلى التحول نحو ممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية معوقات و العقبات من شأنها أن تمنع أو تعيق استراتيجية التحول منها القانونية والإدارية وفيما يلي بيان لهذا:

[1] سماح بودوخة ،تقييم تجارب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية - دراسة حالة بنك الأهلي السعودي، مذكرة للحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و علوم تجارية ، جامعة سطيف ،2015، ص 71.

أولا: المعوقات القانونية

1-المعوقات القانونية

وتتمثل في كافة الأمور والإجراءات القانونية التي من شأنها أن تعرقل تنفيذ قرار التحول لممارسة الأعمال المصرفية الإسلامية والتي قد تؤثر إلى حد ما على خطة تحوله[1] ، وتتمثل في النقاط التالية:

– صعوبة التوفيق بين موافقة البنك المركزي من جهة، واتخاذ الجمعية العمومية قرار التحول من جهة أخرى لتلازمهما وتوقف كل منهما على الآخر؛

– أخر صدور الموافقة النهائية عن الجهات المختصة عن تحول البنك التقليدي، يترتب عنه استمرار التعامل بالمخالفات الشرعية، أو التوقف عن تقديمها والذي قد يعرض البنك لخسائر مالية؛

– عدم وجود قوانين مصرفية منظمة للمتطلبات القانونية لتحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتفاوتها من دولة لأخرى؛

– وجود فراغ تشريعي في بعض الدول لا يوضح العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية أو بين البنوك الإسلامية وعدم التفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي ما ينجر عنه بعد السماح بالتَّرخيص لها، كما لا تتوفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية؛

– هيمنة القوانين الوضعية في اغلب الدول العربية والإسلامية التي تعتبر العقود الربوية صحيحة من الناحية القانونية ممن يحول دون الالتزام بتعديلها عند التحول بما يتوافق وأحكا الشريعة الإسلامية؛

– التأخر في تعديل العقود الربوية خاصة التي رفض أصحابها تعديلها بحكم الفانون ما يعني الاستمرارية في ممارسة المخالفات الشرعية وهو ما يؤدي إلى عرقلة وتأخير عملية التحول 1.

[1] رشام كهينة ، مرجع سابق ذكره ، ص107.

ثانيا:المعوقات الإدارية

تتلخص الصعوبات الفنية والإدارية التي تواجه البنك المتحول والتي تعيق برقيق المتطلبات الإدارية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ضمن النقاط التالية:

– عدم وضوح الرؤيا على مستوى البنك ككل بطبيعة عملية التحول المصرفي ومتطلباتها، لشا ينعكس على رؤية القوى العاملة التي ستتولى مهمة التنفيذ المباشر، الأمر الذي يؤدي إلى السلبيات التالية :

– قصور في إعداد الخطة من اللجنة المختصة وغموض في متطلباتها؛

– التنافس الغير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي؛

– عدم تجاوب إدارة البنك مع مستجدات التحول بالسرعة المناسبة، أو اتخاذ قرارات متسرعة؛

– ظهور الحاجة لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي للبنك لظهور أقسام، وإدارات جديدة، وتغيير المهام والوظائف مما يتطلب الدقة والتأني في اختيار الشكل التنظيمي المناسب للوضع التحول؛

– عدم توفر الكوادر البشرية الملائمة لتنفيذ التحول التي ستضيف لها ميزة تشغيلية جديدة، مم سيزيد من الأعباء على عاتق إدارة البنك بضرورة إعداد البرامج التدريبية الملائمة لمتطلبات العمل الوظيفي في الوضع المتحول إليه؛

– محدودية منتجات الصيرفة الإسلامية المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية بحيث نجد أن الكثير منها ما هي إلا منتجات تقليدية معدلة لتتوافق والضوابط الشرعية وهو ما يستدعي ضرورة اتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه من خلال2 :

[1]رشام كهينة ، مرجع سابق ذكره ، ص107 .

[2]رشام كهينة ، مرجع سابق ذكره ، ص107

- إيجاد مراكز بحوث متخصصة لتطوير المنتجات الإسلامية لتنافس المنتجات التقليدية القائمة؛

- توسيع دور الهيئات الشرعية بالمشاركة في عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات، والآليات؛

- إيجاد آليات جديدة برقق نوعا من التضافر والمساندة بين البنوك الإسلامية للارتقاء نوعيا بمستوى الصيرفة الإسلامية بما يحفظ حقوق كل الأطراف في إطار أحكا م الشريعة الإسلامية.

بالإضافة إلى ما تقدم هناك صعوبات عامة تواجه البنوك التقليدية عند تنفيذ التحول في الجانب التسويقي والإعلامي نذكر من أهمها ما يلي:

- تحميل إدارة البنك المتحول أثناء فترة التحول أعباء إضافية الأمر الذي قد يتسبب في عرقلة تنفيذ خطة التحول على الوجه الصحيح، والذي يؤثر سلبا على عملية تحول البنك التقليدي وهو ما يتطلب المتابعة لجميع مراحل التحول المصرفي لتطبيق الشريعة الإسلامية، وتوزيع المهام والواجبات بشكل مناسب، والعمل بروح الفريق الواحد؛

- صعوبة التكيف السريع ومتطلبات العمل المصرفي بعد التحول[1].

الفرع الثاني :تحديات عمل النوافذ الإسلامية:

لقد واجه العمل المصرفي الإسلامي خلال الفترة الماضية العديد من التحديات التي كان لابد له من مواجهتها والتغلب عليها لتبقى على مصداقيتها وإستمرار ربحيتها و هاته التحديات تمثلث في مايلي :

ضعف وندرة الموارد البشرية المؤهلة:

أن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد اهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا القادم مستقبلا والمصارف الإسلامية ليست إستثناء من ذلك فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في إستقطاب الكوادر المؤهلة والمدربة

[1] المرجع نفسه ، ص108

للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل ولاكن أيضا من حيث صرف القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي فصحيح ان المصاريف لإسلامية لا تدخر جهدا في تحقيق ذلك ولكن الواقع يشير إلى النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها[1] .

ضعف وعدم وجود اسواق مال المتطورة:

إن عدم وجود اسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يمثل عائقا كبيرا أمام المصارف الإسلامية لإستثمار أموالها في الإستثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الإقتصادية والإجتماعية في هذه الدول قالإستثمارات ذات طويلة الأجل يمكن أن تسبب في مشكلة سيولة لهذه المصارف إذا لم تمكن من تحويلها إلى أوراق يمكن تتحول بسيولة عند حاجة،ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يشكل تحديا كبيرا أما هذه المصارف حيث ان تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطا ضروريا في

المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلعين وإستثمارها في المشاريع متوسطة وطويلة الأجل التي تحتاجها عملية تنمية الإقتصادية في الدول الإسلامية[2].

غياب النظام الرقابة المناسب لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي:

عدم ووضح أو وجود علاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي والبنوك المركزية المنظمة للصناعة المصرفي والمراقبة عليها ففيما عدا حالات قليلة نجد أن البنوك المركزية لديها نظام واحد لتعامل مع البنوك العاملة في دولها دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي الأثر الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح

[1] صديق بكوش، درسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجازائرية – د راسة حالة في بنكBDL–، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018، ص 43–44

[2] سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية المصاريف التقليدية، طبعة تمهيدية، المقدم إلى المؤتمر

العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى 2005 م، ص 13

نظاميا بالترخيص البنوك فيها بالتسمية نفسها مصارف إسلامية كما لا تتوفر لها الأدوات المقبولة غسلاميا لإستفادة من التسهيلات المصرفية التي تبيعها عادة إلى البنوك التقليدية وهو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لايسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع البنوك التقليدية [1].

-ضعف إلمام المراجعيين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية

بينما يكون للنصح والتوجيه الشرعي الذي توفره هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دورا حيويا سلامة التطبيق إلا أن ذلك يجب ألا ينفي ان المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الأدوات والأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين الأسواق المالية الدولية، وهنا يأتي أهمية مدى كفاية وكفاءة الرقابة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي وليس الجانب الفقهي منها فقط، وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نظرا لحداثة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر فمثل هذا القصور سيترك إطلالة على مسيرو وسلامة المصرف الإسلامي بصفة عامة[2].

صغر حجم المصاريف الإسلامية:

لا شك أن صغر حجم المصاريف والوحدات للعمل المصرفي الإسلامي يعتبر من المعوقات الرئيسية لنومها والحد من كفائتها التشغيلية فمن المعروف في الادبيات المصرفية ان هناك حد أدنى لحجم المصرف يتم بعده جني ثمار ما إصطلح على تسمية إقتصاديا بوفرات الحجم وهي الوافرات التي تحدث أثارها الإيجابية على كفاءة التشغيل وبالتالي على مستوى ربحية المصرف ومن تم على قدرته على توفير الإستثمارات اللازمة لتنمية موارده البشرية وتقنياته المصرفية وهما العنص ران

[1] سعيد بن سعد السرطان، مرجع سابق ذكره ، ص 12-13

[2] صديق بكوش ، مرجع سابق ذكره ، ص 43-44

اللذان لا غنى عنهما للمصاريف الإسلامية لمواجه المنافسة القادمة من البنوك الأجنبية في ظل ما أصبح يعرف بنظام العولمة الجديد[1] .

البنك في توحيد المعايير المحاسبة:

إن تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه المصارف الإسلامية يعتبر أمرا هاما من الناحية العملية لضمان لسلامة من نظم الرقابة الداخلية(داخل البنك)والرقابة الخارجية للبنوك المركزية،وعلى الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامية بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية والمؤسسات المالية الإسلامية وعلى الرغم من قيام مؤسسة النقد في دولة البحرين بتوير نظام محاسبي خاص بالمصاريف الإسلامية لتبني مثل هذا النظام الموحد والعمل بمقتضاه[2].

المطلب الثالث: الأجهزة الداعمة والمساعدة للصيرفة الإسلامية

فقد صاحب إنتشار المصارف الإسلامية وانتشار ظاهرة تقديم البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية تزايدا مطردا في الحركة الفكرية المرتبطة بها, تجسدت بوضوح في إنشاء أقسام ومراكز بحوث متخصصة فى دراسة الإقتصاد الإسلامي في بعض الجامعات العربية والأوروبية والأمريكية, وفي تعدد المؤتمرات والدوريات العلمية المتخصصة ذات الصلة. كما أنشئت العديد من الهيئات والتنظيمات والمؤسسات بغرض توفير الدعم اللازم للنظام المصرفى الإسلامى وسلامة تطبيقه ، نذكر منها التالى[3]:

- **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية** AAOIFI :

والتى أنشئت فى مارس 1991 فى البحرين بغرض وضع معايير مالية ومحاسبية وشرعية تضمن سلامة العمل المصرفى الإسلامى متماشية مع مثيلاتها فى إتفاقية بازل للبنوك التقليدية

[1] سعيد بن سعد السرطان، مرجع سابق ذكره ، ص14

[2] صديق بكوش ، مرجع سابق ذكره ، ص 44-45

, بما ينمى الثقة لدى مستخدمى القوائم المالية بالمعلومات التى تصدر عنها وتشجع العملاء على التعامل مع هذه المؤسسات.

- **سوق المال الإسلامي الدولى** International Islamic Financial Market

الذى يهدف إلى زيادة فعالية مجمل العمل المصرفى الإسلامى – البحرين

- **المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:**

الذى يهدف إلى تطوير الممارسات العملية فى المصارف الإسلامية إضافة إلى إنشاء قاعدة معلومات كاملة ودقيقة حول أنشطة هذه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

- **هيئة التصنيف للبنوك الإسلامية – البحرين.**
- **مركز إدارة السيولة** Liquidity Management Center لمساعدة المصارف الإسلامية فى إدارة سيولتها – البحرين[1].
- **مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا.**

الذى يضم فى عضويته عدد من البنوك المركزية فى دول عربية وإسلامية فضلا عن عضوية صندوق النقد الدولى, ويهتم هذا المجلس بدفع مسيرة المصرفية الإسلامية وتذليل ما يعترض طريقها من عقبات[2].

[1] مصطفى ابراهيم محمد مصطفى ، مرجع سابق ذكره ، ص 124–125.

[2] المرجع نفسه ، نفس الصفحة .

خلاصة الفصل

تعددت مداخل تحول البنوك التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي بين التحول الكلى والتحول الجزئي، حيث تبنت بعض البنوك التقليدية مدخل التحول الكلى نحو العمل المصرفي الإسلامي مثل ما كما حدث في السعودية ، حيث قرر مجلس إدارة بنك الجزيرة تحويل البنك بالكامل للعمل وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية وفق خطة زمنية بدأ تنفيذها اعتبارا من 1998 م قامت على مبدأ تطوير المنتجات المصرفية لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإبتكار بدائل للمنتجات التقليدية القائمة على آلية سعر الفائدة المصرفية،كما تبنت بعض البنوك التقليدية مدخل التحول الجزئي بتحويل بعض فروعها لفروع إسلامية مع استمرار باقى الفروع بالطرق التقليدية ،مع عدم توافر خطة جادة لدى إدارة البنك التقليدي للتحول الكامل للمصرفية الإسلامية، اما البنوك التقليدية مدخل التحول الجزئي وفق خطة مرحلية تعتمد مبدأ التدرج في التطبيق من خلال تحويل بعض فروعها التقليدية لفروع إسلامية وتأسيس فروع جديدة متخصصة.

خاتمة

خاتمة

تعتبر الصيرفة الإسلامية حديثة الانتشار والتوسع مقارنة بالبنوك التقليدية، وبالرغم من ذلك فقد أثبتت كفاءتها وفعاليتها خاصة باعتبار أنها أقل المتأثرين بانعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وهو ما دفع بالعديد من البنوك التقليدية بالتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي من خلال أشكال وأساليب متنوعة.

وقد حاولنا في هذه الدراسة معالجة إشكالية تحول المصارف التقليدية للصيرفة الإسلامية وذلك من خلال فصلين اثنين الأول منهما استعرضنا من خلاله باستعراض أساسيات البنوك التقليدية والإسلامية واهم الفروقات بينهم مرورا بتعريف التحول للصيرفة الإسلامية وأهم الدوافع وراء ذلك واهم أساليب وأشكال التحول، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة تجارب بعض الدول العربية ومن خلال ما سبق توصلنا الى النتائج التالية:

– تعتبر عملية تحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية كآلية فعالة لمواكبة النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية من جهة، وتعزيز الحصة السوقية للبنك التقليدي من جهة أخرى؛

– تختلف أشكال تحول البنوك التقليدية لممارسة المصرفية الإسلامية بين التحول الكلي أو الجزئي وذلك بحسب ظروف البيئة المصرفية القانونية والإدارية والشرعية ناهيك عن طبيعة المجتمع وثقافته وكذا التعامل مع البنوك الأخرى؛

– تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أمر واجب شرعاً ومطلوب اقتصادياً نظراً للتطورات التي يشهدها النظام المصرفي العالمي وتطور الصيرفةالإسلامية وأنها أصبحت مطلب شريحة عريضة من المجتمع الدولي؛

– نقص التكوين والتدريب في الصيرفة الإسلامية للكوادر العاملة في النوافذ المصرفية الإسلامية يشكل عائقا في عملها؛

– يعتبر مدخل النوافذ الإسلامية من أهم مداخل التحول عند انتهاج أسلوب التدرج في التحول، لما في ذلك من القدرة على تسوية مختلف الأوضاع والارتباطات التي على البنك سواء في جانبها التقليدي أو الإسلامي لنجاح عملية التحول؛

– إن فتح البنوك التقليدية للنوافذ الإسلامية يخلق عنصر المنافسة لدى المصارف الإسلامية، الأمر الذي يزيد من فعاليتها.

التوصيات

– الأخذ بالتجارب العالمية والعربية الناجحة في مجال الصيرفة الإسلامية للاستفادة منها في عملية التطبيق؛

– توسيع مجال العمل المصرفي للمصارف التقليدية والاستفادة بما هو مسموح من خدمات وصيغ متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وغير مسموح التعامل بها في ظل النظام المصرفي التقليدي؛

– انتهاج أسلوب التدرج لتحول المصارف التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي؛ لأنه يعتبر من أنجع الأساليب المتبعة في عملية التحول؛

– الإستعانة بالكوادر البشرية المتخصصة في العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من أجل التطبيق السليم للعمليات المصرفية المترتبة عن التحول نحو الصيرفةالإسلامية.

قائمة المصادر

1/ القرآن الكريم

2/المعاجم

- ابن منظور الإفريقي أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم محمد بن مكرم، **لسان العرب**،- المجلد السادس، الجزء 09 ، باب الحاء، مادة حول، دار المعارف، القاهرة، 1981
- أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، 1979.

3/الكتب

- ابراهيم الغالي،" أبعاد القرار التمويلي والإستثماري في البنوك الإسلامية :دراسة تطبيقية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان 2012 .
- إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، المصرفية الإسلامية :مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، ط1 ، إدارة البحوث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 2015 .
- رايس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ،2009 .
- ريمون يوسف فرحات، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، منشو ا رت الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2004.
- سالم العطيات يزن خلف، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية** ، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن ،2009.
- سامي حسن حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، ط2 ، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمان،1982 .
- سعيد بن سعد المرطان،"ضوابط تقديم الخدمات المصرفية السلامية في البنوك التقليدية - تجربة بنك الأهلي التجاري السعودي، منتدى الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الأول، ماي 1999.

- سمحان محمد حسين،" أسس العمليات المصرفية الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2013.
- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط5 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- شهاب أحمد سعيد العزعزي،" إدارة البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان،2012.
- شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية د راسة تحليلية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ، 2015 .
- عائشة الشرقاوي المالقي ، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000 .
- عبد ارزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن ، 1998 .
- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
- عبد الحليم عمار غربي، **مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية**، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع الترجمة، سوريا، 2013 .
- عبد الرحمان يسري،" قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- عبد اللطيف جناحي،" استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها"، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى1987 .
- عبد الله عمار أحمد، **أثر التحول المصرفي في العقود الربوية**، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009 .

- العجلوني ، محمد محمود ، البنوك الإسلامية : أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2008 .
- الغريب ناصر ، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، الطبعة الأولى، دار أبوللو للطباعة والنشر ، القاهرة ،1996،.
- كمال عبد السلام، محاسبة البنوك التجارية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، 1991 .
- محمد الصيرفي، إدارة العمليات المصرفية :العادية – غير العادية – الإليكترونية، ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016 .
- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2010 .
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية :الأسس النظرية والتطبيقات العملية**، ط4 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012 . .
- مظهر قنطقجي،" صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"، دار شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2010.

4/ المذكرات و الاطروحات

- أسمع سفيان ، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر –الواقع و الافاق–، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3، 2022/2021.
- بن السيلت نصيرة ، تبني البنوك التجارية التقليدية للمعاملات المصرفية الإسلامية–دراسة جالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2022.
- خيرة الأعرج ، بن تواتي خديجة آفاق تطوير العمل المصرفي في ظل الشريعة الإسلامية ،مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابن خلدون–تيارت،2022/2021.

- سماح بودوخة ،تقييم تجارب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية - دراسة حالة بنك الأهلي السعودي، مذكرة للحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير و علوم تجارية ، جامعة سطيف ،2015.
- صديق بكوش، درسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجازائرية – د راسة حالة في بنكBDL–، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018.
- عفاف حروزي.، ثيزيري مخلوفي. ،الخدمات المالية الإسلامية كآلية لتحول البنوك التقليدية إلىبنوك إسلامية – دراسة تجارب دول عربية ،- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد البشير الابراهيمي ،2019/2018 .
- مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية(نموذج مقترح للتطبيق– على المصارف السورية)، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا، 2014 م.
- مصطفى إبراهيم محمد مصطفى ، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم الإقتصاد الإسلامي،جامعة مصر الدولية ،2006 .
- معارفي فريدة،" استراتيجية تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية -دراسة استشرافية للعمل المصرفي في الجزائر "أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،2015/2014 .
- موسى أحمد عبدي عمر ، متطلبات تحويل المصارف التقليديه إلى المصارف الإسلامية في ليبيا، رسالة مقدم لنيل شهادة الماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلاميه الحكوميه بمالانج ، جمهورية إندونيسيا ، 2016 .

5/ المجلات والمقالات و الملتقيات

- برش عبد القادر، حم ووحيد، تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية، الحظوظ وإمكانية النجاح، مداخلة في ملتقى أزمة النظام المالي والمصرفي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة قسنطينة 05-06 ماي 2009.
- بن لخضر مسعودة ، عطية حليمة ، بن لخضر مسعودة ، عطية حليمة ، تكييف صناديق الاستثمار الإسلامية ودورها في تفعيل التنمية استنادا الى السوق المالي الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة صندوق صائب للفترة 2003 – الربع الأول من2016 ، دفاتر البحوث العلمية ، العدد العاشر.
- البنك المركزى الكويتى، الاحصائية النقدية الشهرية ،اكتوبر 2004 م ، المجلد 25 ، العدد 10.
- تيغزة سهام ، لسلوس مبارك ، الهندسة المالية الإسلامية كمدخل لتطوير صناديق الإستثمار الإسلامية– صندوق الراجحي للأسهم السعودية نموذجا- ، مجلة الإبداع ، مجلد 11 ، عدد 02 ،2021 ، ص 2016 -2017 .
- رشام كهينة ، تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية: الآليات والمعوقات،مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد الثالث ،مارس 2016.
- سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية المصاريف التقليدية، طبعة تمهيدية، المقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى 2005 م.
- سياخن مريم ، متطلبات إنتهاج الصيرفة الإسلامية في المصارف التقليدية الجزائرية ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة ، مجلد 03 ،العدد 02، 2020 .
- طلحة عبد القادر و اخرون ، واقع البنوك الإسلامية كبديل للبنوك التقليدية ، مجلة المالية والأسواق ، العدد 05 ، سبتمبر 2016 .

- عجيل جاسم النشمي، تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية -المبادئ والضوابط والإجراءات-، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية"،قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية الإسلامية، 14-15 افريل 2015.
- فلاق علي ، سالمي رشيد ، النوافذ الإسلامية و الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد 04 ، العدد 02 .
- قمومية سفيان ، بلعزوز بن علي ، النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية - دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا ،المجلد 15 ، العدد 21، 2019.
- قمومية سفيان، بلعزوز بن علي ، تجربة بنك" المشرق الإماراتي "في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية أ /قسم العلوم الإقتصادية و القانونية العدد - 18 جوان2017
- محمد أمين بوعبدالله ، التحول نحو الصيرفة الإسلامية كآلية لتحسين الأداء المالي للبن وك التقليدية –دراسة تجربة بنك الجزيرة السعودي، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد، 13 العدد 01.
- مريم شطيبي محمود ، إستراتيجية تميز بنك الجزيرة السعودي في مجال الصيرفة الإسلامية، مجلة جامعة- الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 02 ،2015 .
- موسى آدم ،المراقب الشرعي لبنك الأهلي التجاري، مجلة آفاق الأهلي، بنك الأهلي التجاري، العدد 54 .

6/مواقع الانترنت

- خبراء: توازن النظام المالي العالمي مرهون بمتنامي أعمال المصرفية الاسلامية" ، 2010 ، المجلة الاقتصادية، العدد 6193، مقال منشور على الموقع :
- http://www.aleqt.com/2010/09/25/article_446308.html. تم زيارة الموقع يوم 2023/04/11 .

- الموقع الرسمي لبنك الأهلي التجاري :https://www.alahli.com .
- الموقع الرسمي لبنك الجزيرة السعودي.

7/التقارير والدراسات

– دراسة قام بها " المجلس العالمي للاقتصاد الاسلامي" وتم نشر نتائج هذه الدارسة بواسطة شركة الاضواء الدولية للاستشارات التسويقية والمشاريع، 2008، تقرير عن أداء البنوك والنوافذ الاسلامية ودرجة الانجازات التي حققتها خلال السنوات القليلة الماضية، عمان، الأردن.

- بنك الأهلي التجاري،" **التقرير السنوي 2016**" .
- التقارير السنوية لبنك الجزيرة (2004–2017)
- التقرير السنوي لبنك المشرق لسنة 2008 .

الملخص

يوجد عدد معتبر من البنوك التقليدية على المستويين المحلى والدولي أقدمت على الولوج إلى عالم المصرفية الإسلامية من خلال مداخل تعدَّدت أشكالها وأهدافها، فمنها من بدأت بتقديم خدمات الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية بيعت جنبا إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتح نوافذ ووحدات إسلامية متخصصة، ومنها من أنشأ فروعً إسلامية في العمل المصرفي الإسلامي كما تهدف هذه الدراسة إلى معالجة متطلبات نجاح التحول المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الإسلامي و دراسة واقع تجارب بعض الدول العربية .

الكلمات المفتاحية:

بنوك إسلامية، نوافذ إسلامية، صيرفة، تحول

Abstract

There are a significant number of traditional banks at the local and international levels that have entered the world of Islamic banking through entrances that have various forms and objectives. Including those who opened specialized Islamic windows and units, and some of them established Islamic branches in the Islamic banking business. This study also aims to address the requirements for the success of the traditional banking transformation to Islamic banking work and study the reality of the experiences of some Arab countries.

key words:

Islamic banks, Islamic windows, banking, transfer.